الفصل الخامس

التطوير بين المفاهيم والخيارات

obeikandl.com

الفصل الخامس

التطوير بين المفاهيم والخيارات

أولا – استراتيجية التطوير

لم يعد هناك شك – كما سبق أن ذكرت – فى أن جوهر الصراع العالمى هو المنافسة فى تطوير التعليم ، وأن حقيقة التنافس الذى يجرى فى العالم هو تنافس تعليمى ، وأنا شخصيا من المؤمنين بأهمية التعليم كضمان لدخول مصر القرن الحادى والعشرين ، واحتلال مكانة تليق باسمها ومكانتها .

وإذا نظرنا إلى العالم اليوم وجدناه يموج بمتغيرات كثيرة ، ويحمل للأمة العربية تحديات كبيرة وخطيرة ، من هذه المتغيرات وتلك التحديات ، قيام التكتلات الاقتصادية الكبرى وما تفرضه على الأمة العربية من ضرورة أن تسارع بقيام صيغ جديدة من التعاون والتكافل بين دولها والدول الأخرى الصديقة .

إن التقدم الاقتصادى يقوم فى حقيقة الأمر على الاستفادة من خبرات وقدرات بنى البشر ، ومن ثم ، فهو نتاج العملية التعليمية . ومن هذه المتغيرات وتلك التحديات كذلك ، التفجر المعرفى ، وثورة الاتصالات ، والثورة التكنولوجية الثالثة ، والاتجاه نحو المزيد من الديمقراطية فى شتى مناحى الحياة ، والاهتمام بالتنمية البشرية فى إطار التنمية الشاملة المتواصلة .

ولعله من المعروف أنه مع الانتقال من الثورة الزراعية إلى الثورة الصناعية ، ثم إلى الموجة الثالثة ، حدث اختلاف جذرى فى مفهوم التنمية . ففى حين اتسمت التنمية فى المجتمع الزراعى بالتنمية الأفقية ، وغلبت صور استصلاح الأراضى الجديدة ، والتوسع العمرانى ومفاهيمهما ، على جهود وأشكال التنمية فى هذا الوقت– فإن مفهوم التنمية فى المجتمع الصناعى أخذ أشكال التنمية الرأسية ، وذلك بإدخال القوى المحركة الجديدة ، محل قوة الإنسان والحيوان ، ومضاعفة إنتاج الأرض والإنتاج الصناعى ، بتطوير الأساليب التكنولوجية الجديدة ، والاتجاه إلى التنمية الرأسية التى تضاعف من إنتاجية الوحدة المنتجة ، سواء أكان ذلك فى مجال الصناعة أم الزراعة أم التجارة.

إن الإنسان جزء أساسى فى التنمية ؛ لأنه أداة التنمية وهدفها فى نفس الوقت ، والتنمية لا يمكن أن تقتصر على مجرد التوسع العمرانى أو الزراعى ، كما أنها لا يمكن أن تقتصر على الجانب الاقتصادى ، أو أن تكون تنمية علمية أو تكنولوجية فحسب ، وإنما هى –أيضا –تنمية اجتماعية وثقافية وأخلاقية وقيمية . وأن تمتد إلى الإنسان ، بتنمية قدراته ، أيا كانت هذه القدرات ؛ لأن الإنسان أعظم وأعز مخلوقات الله سبحانه وتعالى ، وقد وضع فيه قدرات كبيرة ، لم تستغل كما هو منشود منها فى كثير من الأحيان . لذلك ، يجب أن تشمل التنمية البشرية اكتشاف القوى البشرية ورعايتها وتدعيمها وتعظيمها ، وتنمية قدرات الإنسان العقلية والإبداعية إلى أبعد مدى ، وكسر حواجز الزمان والمكان ، لتحقيق ذاته ، فى إطار المجتمع الذى يعيش فيه ، وتوسيع الخيارات والفرص أمامه ، وتمكينه من الاختيار السليم الذى يحقق رفاهية الإنسان فى إطار جماعة

مترابطة ، وتعزيز قدرته على التغيير ، وتدعيم كل ما يعين الإنسان على الفهم الصحيح ، والاختيار الدقيق ، والاستفادة القصوى من الخيارات المتاحة فى المجتمع ، والتأكيد على دور المجتمع فى الاستفادة من هذه الخيارات ، حيث يستطيع إنسان القرن الحادى والعشرين أن يلعب الدور الحيوى فى عصر المؤسسة الاعتبارية والقرية الكونية .

إن التنمية فى عصر الموجة الثالثة والانتقال من المجتمع الصناعى إلى المجتمع ما بعد الصناعى تأخذ شكلا غير مسبوق يتمثل فى التنمية الاعتبارية ، حيث تشكل شبكة الاتصالات بأنواعها السمعية والبصرية والمرئية والمجسمة ، بديلا عن الاجتماعات والتجمعات والاتصالات التقليدية ، وحيث تمثل المعرفة والمعلومة ، القيمة المضافة الحقيقية إلى المنتج النهائى ، وحيث تزداد قيمة العلم والتعليم وتتأكد ، كمكوّن أساسى ، يحل محل رأس المال وقوة العمالة التقليدية ، والمواد الخام ، والأرض – فى بعض الأحيان – وغيرها من عناصر الإنتاج التقليدية ، وحيث يلعب الذكاء الصناعى ، والحقيقة الاعتبارية ، والمحاكاة ، دورا جديدا فى رسم السياسات ، وحيث أصبح فى مقدور الحاسبات العظمى ، والإنسان الآلى ، والذكاء الصناعى ، وعلم الفوضى أو التعقيد – دراسة المستقبل ، وتوقع أحداثه ، وتحديد احتمالاته ، **وأصبحت التنمية الحقيقية ، هى تنمية قدرة المعرفة ، وقدرة الابتكار ، وقدرة الاقتحام والاكتشاف ، وأصبحت التنمية الاعتبارية الوريث الشرعى والفعلى للتنمية الأفقية .**

كذلك فإن الحديث عن التنمية ، لايعنى الاقتصار على مؤشر أحادى ، كمتوسط الدخل القومى ، أو الناتج القومى الإجمالى ، وفى تعبير لأحد

ملوك التبت يقول : إننى كنت أقدر تماما معيار (G. N. P) أى الناتج القومى الاجمالى فى التنمية GROSS NATIONAL PRODUCT لكننى أكثر تقديرا لـ GENERAL NATIONAL CONTENT (G. N. C) الذى يقصد به الرضا الاجتماعى العام ، وذلك فى مقابل الناتج القومى الإجمالى . وبحكم تقاليدنا ، وتراثنا ، وقيمنا ، ومعتقداتنا ، فإن التنمية التى نسعى إلى تحقيقها ، تتمثل فى تنمية متوازنة ، متكاملة ، فى إطار اجتماعى شامل ، لكل مواطن يعيش على أرضنا ، وليس لشريحة بعينها ، وليس – كما أشرت – لجانب واحد أو أكثر من النشاط الإنسانى ، على حساب الجانب الآخر ، فلا يمكن أن يكون هناك تقدم اقتصادى ، على أشلاء الأمن الاجتماعى ، أو أن يتحقق تقدم مادى ، على حساب تأخر الإنسانية . إننى أتحدث عن تنمية شاملة متكاملة ، فى إطار نسيج اجتماعى قوى ، يحقق السلام الاجتماعى ، ويحقق فى نفس الوقت الرضا ، والسعادة ، والرخاء ، لكل المواطنين . فنحن مطالبون بتحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع ، ومطالبون – أيضا – باقتلاع جذور الإرهاب بعد المواجهة الأمنية الناجحة . وعلى المستوى الإقليمى ، فأمامنا تحديات السلام ، وهى – من وجهة نظرى – أخطر من تحديات الحرب . كما أننا مطالبون بالحفاظ على الريادة الثقافية والحضارية لمصر . وعلى المستوى العالمى فإننا سائرون إلى حلبة السوق العالمية الواحدة التى لا ترحم الضعفاء والجهلاء وغير القادرين ، وتحتاج إلى قدرات تنافسية متميزة ، ثم إننا فى مواجهة ثورة معلوماتية ، وأمامنا ونحن نتجه إلى العالمية – وهى ضرورة تطور – أن نحافظ على كياننا الوطنى وجذورنا ، وتراثنا ، فهى هويتنا ومنبع قيمنا ، ومصدر تماسك نسيجنا الاجتماعى والثقافى .

كل هذه التحديات المحلية والإقليمية والعالمية – التى سبقت الإشارة إليها – تفرض علينا الاهتمام بالتعليم وبجودة التعليم ، وليس أمامنا خيار آخر . إما أن نقبل هذه التحديات ، وإما أن نعيش على الهامش ، وهذا فى تصورى هو مسئولية المؤسسة التعليمية بالدرجة الأولى ، وهو – أيضا – مسئولية المجتمع كله .

هذه المتغيرات وتلك التحديات التى تجرى فى عالم اليوم – تمثل معالم القرن الحادى والعشرين الذى تهل سنواته علينا وتكاد تدق أبوابنا ، ولعل أهم أدواتنا الآن للتعامل مع هذه المتغيرات ولمواجهة تلك التحديات – هو تطوير التعليم ، **وفى هذا الإطار لابد من الاتفاق على معالم سياسة تربوية وتعليمية جديدة ومتطورة ، نضع فى إطارها خطوط استراتيجية التطوير ومساراتها .**

وإذا كان هناك العديد من الجهود التى تبذل فى الوطن العربى لتطويرالتعليم ، وملاحقة المتغيرات العالمية ، وبخاصة فيما يتصل بالتفجر المعرفى وثورة الاتصالات والثورة التكنولوجية ، **فإن الأمر – رغم هذه الجهود – يتطلب اتفاقا عربيا نحو استراتيجية لتطوير التعليم فى الوطن العربى** . إذ من المعلوم أن الاستراتيجية العربية للتربية التى مازالت قائمة قد وضعت عام ١٩٧٢م ، أى أنه قد مضى على وضعها ما يقرب من ربع قرن ، وهى بمعايير التغير السريع الذى يعيشه عالمنا مساوية لأكثر من قرنين من الزمان فيما سلف من العصور ، وبمعنى آخر ، إن وضع استراتيجية عربية لتطوير التربية صار مطلبا ملحا . ومن اللافت للنظر أنه قد وضعت فى نفس الوقت استراتيجية دولية لتطوير التعليم فى عام ١٩٧٢م ، قامت بها أيضا منظمة اليونسكو ،

ونشرتها فى تقريرها « تعلم لتكون » . ومنذ سنوات مضت ، اتخذ المؤتمر العام لليونسكو قرارا بضرورة وضع استراتيجية جديدة للتربية تلائم القرن الحادى والعشرين ، وهذا مؤشر واضح الدلالة على الحاجة لاستراتيجية عربية جديدة لتطوير التربية . فإذا ما أضفنا إلى ذلك ، المتغيرات الإقليمية التى تشهدها المنطقة ، والتحديات الجديدة التى تواجه الأمة العربية – لوجدنا أنه من الضرورى وضع استراتيجية جديدة للتربية .

وفى ضوء مفهوم **الاستراتيجية** ، الذى يعنى « **فن وعلم تحديد القوى الأساسية ، القادرة على تحقيق الأهداف الكبرى ، وأساليب تعبئتها وتحريكها لتحقيق هذه الأهداف** » ، أى الانتقال بالنظام التعليمى من وضعه الراهن ، إلى الوضع الذى نأمله ، والذى يحقق الأهداف المرجوة منه ، فإننا نحاول تقديم الخطوط والمسارات المقترحة فى هذا الشأن . **وبداية أود أن أطرح أهم المبادئ والأسس التى تحدد ملامح استراتيجية تطوير التعليم فى مصر .**

١ – التعليم قضية أمن قومى :

لقد ظل التعليم – فى فترات طويلة – يعالج على أنه قضية خدمات ، وإذا أمكن فى مراحل سابقة أن نتعايش مع هذا المفهوم ، فإن الأمر يختلف تماما اليوم ، فالتعليم – اليوم – يشكل أساسا للأمن القومى فى المجال السياسى والاقتصادى والعسكرى .

لقد آن الأوان لأن نعالج التعليم على أنه المحور الأساسى لأمننا القومى ، بمعناه الشامل ، فى الاقتصاد ، وفى السياسة ، وفى الاستقرار الداخلى ، وفى الأمن الخارجى ، وفى التنمية وتحقيق الرخاء . لقد اختلف مفهوم

التعليم فى عصر العلم والمعلوماتية ، وعظمت أهميته ، فأصبح أداة المنافسة الدولية ، **إذ لم يعد التنافس بين القوى العظمى والكبرى – الآن – صراعا عسكريا ، بقدر ما صار سباقا فى مجال التعليم .**

مفهوم الأمن القومى :

إذا ما اتفقنا على أن أول معالم السياسة التربوية الجديدة ، هو أن التعليم قضية أمن قومى ، فما حدود مفهوم الأمن القومى وتطوره واستخداماته ؟

لقد ظل الاستخدام السائد لمصطلح « الأمن القومى » فى فترة طويلة من الزمان – يعنى القوة العسكرية ، بصفتها « الدرع » الذى يحمى الدولة من جميع الأخطار التى تهددها . وقد أصاب هذا المصطلح تغيرات كثيرة فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، وقبل نهاية الحرب الباردة ، حيث أدرك المتخصصون من رجال السياسة وكبار العسكريين ، أن الأمن القومى أوسع من مجرد القوة العسكرية ، خاصة وأن تلك النظرة الضيقة تهبط بالأمن القومى إلى كونه مجرد مشكلة عسكرية ، تتعلق بالمعدات الحربية واستخدامها ، وتحصر نطاقه فى مجرد مو اجهة مشكلات الحرب ، بدلا من مواجهة تحديات السلام ، وتجعله يتعارض مع المبادئ التى تتحكم فى طبيعة العلاقات الدولية .

تعريف الأمن القومى :

هو منظومة القوى والإمكانات والخيارات التى تحمى الوطن من كل الأخطار المنظورة والمحتملة ، والتى يمكن أن تهدد حدود الوطن وقدراته واستقراره ، وحرية إرادته وتقدمه ، وسلامه الاجتماعى ونموه الشامل .

ومن ثم ، فإن من وسائل تحقيق الأمن القومى : القوة العسكرية ، والنظام السياسى المتوازن ، والنظام الاقتصادى العادل ، والعلاقات الاجتماعية القائمة على أسس سليمة . وفى هذا الإطار ، يعتمد الأمن القومى على القدرات السياسية ، والاقتصادية ، والعلمية ، والتكنولوجيا العسكرية للدولة .

ويؤكد نفس المعنى أحد كبار العسكريين العرب ، حيث يرى أن القدرة العسكرية مرتبطة بالصناعة العسكرية ، والصناعة العسكرية مرتبطة بالتنمية والاستقرار السياسى والاجتماعى للدولة ، وأنه لا معنى للاستقلال السياسى إذا لم يسانده استقلال اقتصادى يتجاوز طوق التبعية .

ومن قبل ، تناول وزير دفاع أمريكى سابق ، مفهوم الأمن القومى ، على أنه التنمية ، حيث أوضح أنه « لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلى ، الأمر الذى لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدنى للتنمية » ، والتنمية تعنى التقدم فى المجالات المختلفة : الاقتصادية ، والعلمية ، والسياسية ، والعسكرية ، فكلها يرتبط بعضها بالبعض الآخر ارتباطا مباشرا ، ويتوقف النمو فى إحداها على النمو فى غيرها من المجالات .

وفى ضوء ذلك ، يرى أحد علماء السياسة ، أن الأمن القومى العربى يتضمن ثلاثة متغيرات رئيسية هى :

الأول : الرفاهية الاقتصادية ، وما يرتبط بها من توزيع ، وإشباع للحاجات الأساسية .

الثانى : التوازن ، بما يعنيه من فتح قنوات للمشاركة ، وتحقيق إجماع داخلى ، وسلام إقليمى عالمى .

الثالث : القدرة العسكرية ، سواء تعلقت بالأفراد أم بالمعدات الاستراتيجية.

ويرى أن للأمن القومى مستويات هى : الأمن الفردى ، الذى يهيئ لكل فرد الحق فى الحياة والحرية والسلامة الشخصية ، وأمن الدولة ، والأمن الإقليمى ، والأمن الجماعى .

وبعد التطورات التى أصابت العالم منذ عام ١٩٨٩م ، حين سقط حائط برلين ، وأصيب حلف وارسو بالشلل ، وتفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١م إلى (١٥) خمس عشرة جمهورية منفصلة ، والتى أدت جميعها إلى انتهاء الحرب الباردة ، وبدء مرحلة جديدة فى عالم اليوم – حدثت تغيرات فى مفهوم الأمن القومى ، أبرزها خطة « كلينتون/ جور » عن الأمن القومى ، حيث حددت هدف الأمن القومى الجديد المبنى على انتصار الحرية فى الحرب الباردة ، فى « العمل سويا ، من أجل بناء عالم أكثر أمنا ، أكثر رخاء ، أكثر ديمقراطية » . وتحددت استراتيجية الأمن الأمريكى فى إعادة بناء قوة الاقتصاد الأمريكى ، والقدرة على الانتصار فى المنافسة الدولية ، ومواجهة التهديدات الخارجية فى أماكن الصراع الإقليمية ، وتشكيل عالم ما بعد الحرب الباردة فى إطار قوة القيم الأمريكية ، وتشجيع نشر قيم الديمقراطية .

وكان من أهم التطورات إنشاء مجلس للأمن القومى الاقتصادى ، وأخيرا ، تم تشكيل مجلس إدارة للأمن القومى للتربية فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤م ، وأخذ البيت الأبيض يعلن أسماء أعضائه تباعا ، ويحدد مهام هذا المجلس .

ومن الطبيعى أن يشتمل الأمن القومى – فى ضوء هذه التطورات – على اكتساب التكنولوجيا والإسهام فى تطويرها ، وفى تطوير الصناعات الاستراتيجية المهمة ، وعلى رأسها كما سبق أن أشرت من قبل :

- صناعة الإلكترونيات والاتصالات .
- صناعة البرمجيات وعلوم الحاسب .
- الصناعات الكيماوية والحيوية ، بما فيها صناعة الدواء .
- الصناعات النووية ، بما فيها محطات توليد الطاقة النووية .
- الصناعات الميكانيكية ، بما فيها الأقمار الصناعية والطائرات .

كما يشتمل الأمن القومى على تعزيز الممارسات الديمقراطية ، بما يترتب عليه من تطوير لأداء المؤسسات الديمقراطية ، ووضوح العلاقة والحدود بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، واحترام التعددية .

دور التعليم فى الأمن القومى :

فى إطار هذا التطور الكبير فى مفهوم الأمن القومى ، والذى أصبح يشتمل على التنمية ، وتعزيز الديمقراطية ، ونشر التكنولوجيا ، وتطوير الصناعات ، والاهتمام بمراكز البحث العلمى ، يمكن القول : إن التعليم هو المحور والأساس لأمننا القومى ، بمعناه الشامل ، فى الاقتصاد ، وفى السياسة ، وفى دورنا الحضارى الذى بدأناه قبل غيرنا من الأمم ، وعلينا مواصلته ، فى استقرارنا الداخلى ، ونمونا ورخائنا . إن التعليم فى عصر العلم والمعلوماتية ، اختلف مفهومه ، وارتفعت أهميته ، فلم يعد التنافس بين القوى العظمى – الآن – صراعا حول تملك القنابل والصواريخ والطائرات

وأسلحة الحرب ، بل أصبح « الحربُ بين الكبار منافسة وصراعا حول التعليم » .

إن الدول تتقدم فى النهاية عن طريق التعليم ، وكل الدول التى تقدمت وأحدثت طفرات هائلة – فإن تقدمها دخل من باب التعليم . **والدول الكبرى التى تتصارع – اليوم – على القمة تطور من نظم تعليمها ، وتحاول أن تدرس النظم الأخرى الموجودة فى البلاد المنافسة ، وعندما يحدث تقدم فى أى دولة ، نجد أن الدول – لكى تحقق مثل هذا النجاح والتفوق – تتجه إلى التعليم الأساسى** ، وعلى سبيل المثال ، فإنه – عندما أطلق الاتحاد السوفيتى السابق أول قمر صناعى – اتجهت أمريكا إلى التعليم الأساسى ، وعندما وجدت أن اليابان تقدمت تقدما اقتصاديا هائلا ، اتجهت – أيضا – إلى التعليم الأساسى . وقد لاحظنا أن البرنامج الانتخابى لكلينتون ، كان يعتمد على نقد سياسة من سبقوه فى التعليم . وكذلك ، إنجلترا وألمانيا وأى دولة متقدمة لا تخرج عن هذا الاهتمام ، فالتعليم هو محور اهتمام كل القوى فى العالم. **وإذا اتفقنا على أن التعليم قضية أمن قومى ، فإننى أتصور أن تكون مقومات الأمن القومى هى : السلام الاجتماعى ، والديمقراطية ، والاقتصاد ، والتنمية ، والدفاع ، وهو ما يمكن تضمينه فى محاور ثلاثة هى :** .

(أ) المحور السياسى .

(ب) المحور الاقتصادى .

(جـ) المحور العسكرى .

(أ) المحور السياسى :

بعد أن هبت رياح الديمقراطية ، والحرية ، وحقوق الإنسان – سقط المعسكر الشيوعى ، وسقطت الحواجز والأسوار ، واجتاحت العالم ثورة الاتصالات ، وفرضت ضرورة التوازن بين التأثيرات الخارجية والعالمية ، والاعتبارات الوطنية والقومية ، والمواءمة بين العالمية و الأصالة أو الوطنية .

كما سقط التطبيق الاشتراكى فى كثير من الدول الاشتراكية السابقة ، وتقهقر الاتحاد السوفيتى كدولة عظمى ، وانفردت أمريكا فى الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة ، معلنة سقوط نظرية توازن القوى ، وضرورة الاعتماد على الذات فى ظل أخطار محيطة من نزعات العدوان والتوسع ، وأخطار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ، وأخطار داخلية تتمثل فى زيادة موجات التطرف والإدمان .

ومن ثم ، فإن المحور السياسى يقوم أساسا على الديمقراطية والسلام الاجتماعى اللذين هما نتاج طبيعى لتعليم جيد ، تعليم يضع التربية على نفس القدر من الاهتمام الذى يضعه لاكتساب الطالب كما معينا من الخبرات الأساسية والمعلومات . والطالب الذى شب على إعمال الفهم والتحليل ، وعلى النقاش الحر ، وعلى إبداء الرأى بشجاعة ، وتقبل آراء الآخرين ، يكون قد نشأ وبداخله بذور الديمقراطية الحقة ، وهذا الطالب هو المواطن المتحمل للمسئولية ، المشارك لغيره ، المؤمن بعمل الفريق ، القادر على التعايش مع الناس ، وهو الذى يمتلك رؤية اجتماعية ومسئولية اجتماعية ومسئولية سياسية ، ويؤمن بالتعددية السياسية . إن التعليم الجيد هو ذلك التعليم الذى يكسب الإنسان الصغير المهارات والقدرات ، ويساعده على

التفكير والتحليل ، وعلى الاستنباط والربط بين الأشياء ، وعلى الحوار الهادف الذى يقبل الرأى والرأى الآخر ، ويحميه من غسيل المخ ، ويحصنه ضد دعاوى التعصب والتطرف والإرهاب . إن مثل هذا التعليم ، إنما يضع القاعدة الصلبة لديمقراطية حقيقية ، ويعد المواطن الذى يؤهل بحق ليكون دعامة السلام الاجتماعى فى الوطن ، والأساس المتين للسلوك الديمقراطى ، واللبنة القوية لتصحيح ممارسات الديمقراطية فى مجتمع المؤسسات ، والمدرك لحدود السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية .

إن هذه المسئوليات الديمقراطية ، لهى من أهم وظائف التعليم ، وخاصة التعليم الأساسى الإلزامى ، والتعليم للجميع صغارا وكبارا ، والنجاح فى إيمان الطلاب بهذه المسئوليات ، هو سبيل المجتمع لتحقيق السلوك الديمقراطى ، ونشر القيم الديمقراطية وتعزيزها بين الأفراد والجماعات فى أرجاء الوطن ، بما يساهم بإيجابية فى السلام الاجتماعى .

(ب) المحور الاقتصادى :

ساد اقتصاد السوق ، وآلياته ، وتراجعت النظريات الاشتراكية ، وازدادت التكتلات الاقتصادية العالمية بما تحمله من قدرة على التميز فى الإنتاج والمنافسة . وتفجرت ثورة العلم والمعلومات ، بحيث أصبح التقدم الذى يحدث حاليا فى العلم والمعلومات – يتعدى قدرة المتخصصين على متابعته فى مجال تخصصاتهم.

إن أمامنا فى مصر تحديات كبرى ، منها التحدى الاقتصادى ؛ لأنه مازالت أمامنا خطوات عظمى فى مسيرة التحول والإصلاح الاقتصادى ، وأن الكثير من أوجه التقدم لابد أن تحدث حتى نرتقى إلى مصاف الدول

المتقدمة ، كما أن معدلات النمو التى نحققها مازالت تحتاج إلى المزيد .

وتعد الإنتاجية المقياس الحقيقى لتقدم الدول وتخلفها ، فالفارق الأساسى بين أكثر الدول تقدما فى العالم وأكثرها تخلفا ، هو إنتاجية الإنسان الفرد .

وهذه الإنتاجية ، لا تتحدد عشوائيا ، بل هى نتيجة منطقية وعملية لمقدار الرعاية المتكاملة التى تقدم للأطفال ، ثم للشباب ، والتى تصقل قدرات الإنسان وتمده بالمهارات ، وتقدم له عددا معينا من الخبرات والقدرات التى يتحدد بها موقعه من الإنتاج ، وقدرته على المساهمة فيه ، وهذه الرعاية المتكاملة يقع التعليم منها موقع القلب من الجسد .

ومن هنا ، فإن التقدم الاقتصادى يتأثر بنوع التعليم وجودته ، كما تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار التعليم الذى حصل عليه ونوعيته ، ومقدار ما يتوافر له من الخبرات الأساسية والقدرات . وبهذا ، يصبح لدى الفرد قدرة متميزة وإنتاجية مرتفعة ، تحدد موقع الدولة على الخريطة العالمية .

إن تقدم أى دولة يتوقف على قيمة المعارف فى هذه الدولة ، وفى الوقت الذى نتجه فيه إلى الموجه الثالثة والإنتاج الكثيف المعرفة ، نجد أن قيمة أى منتج اليوم ، تتحدد بقيمة مكون المعرفة فى هذا المنتج . ويمكن هنا إيراد بعض الإحصائيات التى توضح القيمة المضافة إلى بعض السلع ، حيث تعتبر القيمة المضافة هى الجزء المؤثر فى الاقتصاد ، فالقيمة المضافة لمنتجات أبحاث الفضاء ، مثل سفن الفضاء والأقمار الصناعية – تبلغ (٢٠٠٠٠) عشرين ألف مرة ، والقيمة المضافة إلى الطائرات الحربية تبلغ (٢٥٠٠) ألفين وخمسمائة مرة ، والقيمة المضافة إلى السوبر كمبيوتر تبلغ (١٧٠٠) ألفا وسبعمائة مرة ، والقيمة المضافة إلى الفيديو كاميرا تبلغ (٢٨٠) مائتين وثمانين مرة ، والقيمة

المضافة إلى التليفزيون تبلغ (١٦) ستة عشرة مرة ، فى حين أن القيمة المضافة إلى سيارات الركوب العادية تبلغ (١٠) عشر مرات فقط .

وإذا كانت قيمة المعرفة هى المكون الأساسى ، فإن هذا يعنى أن تصبح قدرة أى دولة على تشجيع أبنائها لامتلاك هذا المكون الأساسى – معيارا مهما للتقدم والأمن القومى معا .

ولكى نستطيع أن نواجه هذا ، فإنه من المحتم والضرورى ، أن تحدث تحولات جذرية فى التعليم ، طالما أن قيمة أى دولة تتمثل فى المكون المعرفى فيها ، وفى قدرتها على اكتشاف تقنيات جديدة ، وفى قدرتها على اكتشاف أساليب جديدة لإنتاج تكنولوجيا فائقة . نحن – من أجل هذا – نحتاج إلى نوعية جديدة من المتعلمين ، يتعاملون ويتفاعلون مع الموجة الثالثة ، مع لغة القرن الحادى والعشرين وآلياته .

(جـ) المحور العسكرى :

إن العالم يسير فى اتجاه الإيمان بأن العلم وحده سيكون سلاح المستقبل ؛ لأن المفهوم التقليدى للحروب التى كانت تدور فى ميادين القتال بتنظيم الجيوش ، قد تغير فى ظل ثورة المعلومات ، **وأصبحت حروبا تعتمد على الرياضيات والإلكترونيات والتكنولوجيا المتقدمة** . فمن يملك العلم يملك فرض إرادته على الغير دون أن يحرك جنديا ، ودون أن يطلق قذيفة ، فتلك هى طبيعة هذا العصر ، وتلك هى لغة العصر . وعليه ، **فإن التفوق العسكرى هو نتاج تعليمى** .

إن الحرب الحديثة هى حرب علمية ؛ لأننا – الآن – قد بدأنا الدخول فى حرب الموجة الثالثة التى شاهدنا فاصلا منها فى حرب الخليج ، حيث

قامت قوات مسلحة تنتمى إلى الموجة الثالثة ، بإجراء جراحة مخ دقيقة للجيش المقابل ، أوقفت فاعليته ، وشلت حركته ، وحسمت المعركة قبل أن تبدأ ، فقد اشترك الجيش الأمريكى فى حرب الخليج بحوالى ٤٥٠ أو ٥٠٠ ألف جندى ، كان ٩٦٪ من هذه القوات ، المؤهل الأدنى لأفرادها شهادات جامعية أو شهادات عليا .

ونحن نسمع – الآن – **عن حرب الكواكب وعن الطائرة الشبح ، والمظلة الإلكترونية ، والنمل الجاسوس ، والحائط الخفى . مثل هذه المسائل التى أصبحت حقائق ومسلمات تجرى على أرض الواقع – هى نتاج تعليمى فى ظل الموجة الثالثة .**

وإذا كان الأمر كذلك – وهو كذلك – فإن كل مقومات الأمن القومى تصبح مرهونة بالتعليم ، ويصبح المفهوم الشائع القديم بأن التعليم قضية خدمات – أمرا يجب أن يتغير لتحل محله فى عالم اليوم مقولة : التعليم أمن قومى .

٢ – التعليم استثمار :

إذا ما اتفقنا على أن أول معالم السياسة التعليمية والتربوية الجديدة ، هو أن التعليم أمن قومى ، فلابد أن نتفق على أنه استثمار لأغلى موارد نمتلكها ، فالاستثمار فى التعليم هو استثمار للقوى البشرية التى هى أغلى أنواع الاستثمارات .

والاستثمار فى التعليم ليس قضية خيرية أو إنسانية ، وإنما هو قضية أمة ، لذا ، يجب النظر إليه على أنه استثمار ، وأن الإنسان أصبح رأس المال

الأثمن ، ويجب تنميته تنمية حسنة ، لما لهذا من عوائد مهمة على التنمية الاقتصادية ، الأمر الذى أكده العديد من الدراسات التى أجريت لمعرفة مدى مساهمة التعليم فى التنمية .

ولذلك ، فإنه يجب توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير التعليم فى محاوره المتعددة ؛ لأنه مهما حسنت النوايا ، ومهما كنا مدركين لأهمية التعليم – ولم يكن لدينا استثمارات كافية فى مجال التعليم – فلن نتمكن من تحقيق ما نتمناه للوطن ، وما نعمل فى سبيله ، خاصة مع الحالة التى كانت قد وصلت إليها شئون التعليم إلا إذا كان لدينا استثمارات كافية فى مجال التعليم .

ومن ثم ، فإن المدارس والمعاهد والكليات ، وجميع مؤسسات التعليم والتدريب – هى فى الحقيقة مؤسسات إنتاجية ينبغى أن تكون لها الأولوية فى حساب برامجنا الاستثمارية .

والتمويل له مصدران : أولهما – ما توفره الدولة فى الميزانية العامة ، وثانيهما – الجهود الذاتية من القادرين ورجال الأعمال الذين يجب أن يؤمنوا بأن الاستثمار فى التعليم هو قضية مصيرية بالنسبة لهم ولأمتهم ، وأن قدرتهم التنافسية فى الأسواق العالمية ستعتمد أساسا على جودة التعليم ، وليس قضية إنسانية أو خيرية .

فإذا استقر فى وجدان المواطنين وفى ضمائرهم ، أن التعليم يشكل مستقبل الوطن ، وأن الاستثمار فى التعليم هو لصالح الاستقرار والسلام الاجتماعى – فإن القادرين سوف يقبلون على المشاركة الجدية فى نفقات التعليم ، وذلك من منطلقات عديدة ، منها المنطلق الوطنى ، وهو الشعور

بأن الوطن وإرادته ومستقبله أهداف كبرى تستحق التضحية من أجلها ، ومنها المنطلق الاجتماعى ، وهو الشعور بأنه لاتقدم للمشروعات الاقتصادية ، ولا تنمية لرأس المال إلا فى جو من الاستقرار ، **حيث يسود السلام الاجتماعى ، والتعليم هو أقوى دعامات السلام الاجتماعى الأساسية ، لذلك ، فإنه يجب على كل القوى القادرة فى هذا الوطن أن تساند وتساهم فى قضية الاستثمار فى التعليم** ؛ لأنها ليست مسئولية وزارة التربية والتعليم ، أو وزير التربية والتعليم فحسب ، وإنما هى – فى المقام الأول – مسئولية المصريين كلهم ، هى مسئولية كل وطنى مخلص فى هذا البلد ، هى مسئولية كل القوى المستنيرة والعاقلة ، والتى يجب عليها أن تكتل كل الجهود والإمكانات والاستثمارات لها .

٣ – عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

استقر هذا المبدأ النبيل فى ضمير الشعب ، وأصبح أحد المكاسب التى يحرص عليها شعبنا العظيم ويتمسك به ، ولا يمكن لأحد أن يفرط فيه . وعلى هذا ، **فإنه يجب توفير فرص متكافئة تحقق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع فى الالتحاق والقبول بالمؤسسات التعليمية** ، والمساواة فى المعاملة بين أبناء الشعب جميعا داخل هذه المؤسسات دون تفرقة طبقية أو استثناءات لبعض الأفراد على حساب الآخرين ، ثم المساواة فى توزيع المخرجات النهائيــة للتعليم على المجالات الاجتماعية والاقتصادية التى تتفق والإمكانات الحقيقية لكل خريج .

ويرتبط بهذا المبدأ النبيل أمر آخر فى غاية الأهمية ، ألا وهو مجانية التعليم ، ومع التسليم بما جاء فى روح الدستور وجوهره ، فإن الأمر

يقتضى – لتوفير الاستثمار اللازم لإصلاح التعليم – إعادة توزيع مجالات الإنفاق على التعليم ، وتحديد الأولويات فى الإنفاق وفى الاستثمار .

إن مجانية التعليم هدف أساسى فى حياتنا ؛ لأنها كفيلة بتعليم جميع أبناء المصريين . وإذا كان الأغنياء قادرين على أن يحققوا لأبنائهم تعليما جيدا ومتميزا ، فإنهم لا يستطيعون أن يحققوا لهم مستقبلا آمنا فى ظل مجتمع غير متعلم ، فالفقراء غير المتعلمين يتحولون إلى خطر يهدد أبناء الأغنياء المتعلمين ، ولذلك ، أقول : **إن مجانية التعليم ضمان للأغنياء قبل الفقراء** .

ولعل ظاهرة الدروس الخصوصية والكتب الخارجية التى تمثل السوق السوداء فى التعليم – التى أشير إليها سلفا – من أخطر ما يهدد السلام الاجتماعى ، وذلك من منظور أن من يتصور أن إمكاناته المادية تسمح له بإعطاء دروس خصوصية لأولاده ليحقق لهم التفوق وليؤمن مستقبلهم ، فإنه فى الحقيقة واهم ، لأن الدروس الخصوصية لا تحقق تفوقا فى الدراسة ، وأقصى ما يمكن أن تحققه ، لايعدو أن يكون مجرد النجاح فى اجتياز امتحان ، دون قدرات أو خبرات حقيقية ، وفى نفس الوقت فإنها تحرم الطلاب الذين لم تتح لهم إمكانات وفرصة هذه الدروس الخصوصية من معلمهم الطبيعى ، وبذلك يتحول هؤلاء الطلاب إلى فئة غير راضية عما انتهى إليه الوضع بالنسبة لها ، وحاقدة على غيرها من الطلاب الذين حققت لهم هذه الدروس الخصوصية اجتياز الامتحان الأمر الذى يهدد السلام الاجتماعى ، ويثير البغضاء بين فئات المجتمع ، ولن يأمن الذين استفادوا من الدروس الخصوصية على مستقبلهم ، لأنهم سيعيشون وسط

أغلبية حرمت من معلمهم الطبيعى ، ومن فرص التعليم الجيد ، ومن ثم من فرص العمل الشريف ، وسيكونون باستمرار مصدر خطر على الذين استأثروا بالتعليم وحدهم ، وهو ما يهدد السلام الاجتماعى فى هـذا البلد . **إن التعـليم الذى يبدأ بجريمة لابد أن ينتهى إلى كارثة .**

٤ – تحديد سياسة التعليم الواعية فى إطار ديمقراطى :

إن السياسة – بحكم تعريفها – تعنى فن تحقيق الممكن ، وتقتضى الملاءمة والتغيير المستمر لمواكبة التطورات والتفاعل مع المتغيرات ، والتحـديث ، كما أن سياسة التعـليم الواعية فضلا عن ذلك يمكن أن توصف بأنها : سياسة متواصلة ومتأنية ومتوائمة وسليمة القصد ، ومتبعة للأسلوب العلمى ، وتتخذ القنوات الشرعية ، وتسلك الأساليب الديمقراطية فى كل مرحلة ، وتعبر بصدق عن المتطلبات الحقيقية لشعب مصر ، وتواجه بشجاعة وموضوعية التحديات التى يتعـرض لهـا شعبنا العظيم فى كل حين .

إن أزمة التعليم التى نعايشها ، وثورة المعلومات والتكنولوجيا فى العـالم – تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية لنلحق بركب هـذه الثورة ؛ لأنه – كما سبق القول – فإن من يفقد فى هذا السباق العلمى والتكنولوجى مكانته لن يفقد فحسب صدارته ، وإنما سيفقد قبل ذلك إرادته .

ومن الضرورى ، أن يتم هذا التحرك ، وهذا التغير ، بطريقة ديمقراطية ، وبأسلوب علمى ، بحيث تتحقق مشاركة جميع الفئات والأفراد أصحاب

المصلحة فى التغيير والتطوير ، وبما لايهمل نتائج العلوم التربوية والنفسية ، وأهم معطيات العلم والمنهج العلمى .

إن الأسلوب الديمقراطى يفرض علينا ، أن نطرح كل الأفكار أمام أوسع الدوائر انتشارا فى الرأى العام ، كما أن الأسلوب العلمى يفرض علينا ، أن تتاح الفرصة لكل المتخصصين والمفكرين وأصحاب الرأى ، لكى يدلوا بآرائهم فى ملامح التغيير وجوهره ، وأهدافه الكبرى . ومن ثم ، فإنه يجب أن نتيح للرأى العام فرصة كافية ، ليشارك فى المناقشة الضرورية حول ملامح التغيير وأهدافه ، وأن نطرح التغيير على القنوات الشرعية الموجودة التى نص عليها الدستور ، والقوانين المعمول بها ، حتى يكون التغيير نتاج دراسة متأنية ، ويصير بالفعل انعكاسا حقيقيا لرغبات هذا الشعب واحتياجاته الفعلية ومبادئه ، وكل القيم التى آمن بها .

وعلى ذلك ، فإن التغيير لا يصبح مسئولية وزير أو وزارة فحسب ، وإنما يصير عملا قوميا تشارك فيه جميع الهيئات والقنوات الشرعية والأفراد ، بما يعكس آمال الرأى العام وطموحاته ورغباته ، مما يضع الأساس الديمقراطى للسياسة التعليمية ، هذا ، بالإضافة إلى الأساس العلمى الذى يتمثل فى اجتهاد المتخصصين والمسئولين .

إن السياسة التعليمية سياسة قومية ، والناجحة منها تبقى بعد رحيل من يشارك فى اتخاذها ، أما من يفرض - بحكم منصبه - رأيا أو قرارا فيمكن أن يستمر لفترة من الوقت ولكنه لن يستمر كل الوقت .

ثانيا – مفاهيم العملية التعليمية وعناصرها

أصبحت مفاهيم التعليم التقليدية غير قادرة على استيعاب المتغيرات الراهنة والمستقبلية ، والتى تفرضها طبيعة التحديات المحلية والإقليمية والدولية التى تواجه الأمة العربية ، وهى تخطو نحو القرن الحادى والعشرين . لذا فقد أصبح من الضرورى تغيير مفاهيمنا للتعليم بما يتواءم مع عصر الموجة الثالثة ، وبما يمكنها من مواكبة متغيرات عالمنا المعاصر ، لتحقيق متطلبات التقدم ، وخدمة طموحات التنمية ومشروعاتها الكبرى ؛ لأننا نحتاج إلى ترسيخ قيم الابتكار والمبادأة ، وتجويد الأداء وإتقانه ، واحترام روح العلم .

١ – المفاهيم الجديدة :

ولعل أهم مفاهيم التعليم التى تحتاج إلى تطوير ، تلك التى تتصل بمفهوم العملية التعليمية ذاتها ، **فمن الضرورى أن ننتقل من عملية التعليم التى سادت فى الماضى إلى مرحلة التعلم ، وأن ننتقل من عملية الحفظ والتلقين التى كانت سمة المجتمع الزراعى والصناعى – فى بعض الأحيان – إلى الخبرات والقدرات** . يجب أن نتخلى عن أسلوب تعليمى يعتمد على كم معرفى معين ، كنا نستطيع أن نستوعبه فى مرحلة ما ؛ لأن العلم كان حجمه محدودا ، وكان كل ما يستطيعه الإنسان المجتهد والمثقف أن يلم بمعظم أجزائه ، أما اليوم ، فإن هذه المهمة أصبحت مستحيلة ؛ لأن المعرفة تتضاعف كل ثمانية عشر شهرا ، فكيف يمكن للإنسان أن يتعامل مع هذا الذى أصبح هدفا مستحيلا وغير واقعى ؟ لقد أصبح البديل الوحيد هو القدرات والخبرات ، **قدرات التعامل مع بنى البشر والموارد والأنظمة والتكنولوجيا والمعلومات** .

لابد من تغيير أهداف التعليم ، من تخريج موظفين وعمال يلتزمون بالقواعد واللوائح الخاصة بالعمل فى الدواوين والمصانع ، وغير مسموح لهم بالخروج عن النص – إلى مبدعين ومبتكرين ، ومقتحمين ، ورافضين للأمر الواقع .

ولابد – أيضا – **من تغيير النظام التعليمىالقائم على معلمين ، تعلموا وتخرجوا فى ظل نظام تعليمى كان المفترض فيه أن المعلم هو القائد ، والمسيطر ، والملقن ، وحافظ النظام فى الفصل ، وقائد المسيرة التعليمية ، إلى نظام تعليمى آخر يسمح بالديمقراطية ، ويشجع التعددية والاختلاف ، ويدعو للحوار** ، ويطلق طاقات المتعلمين من التلاميذ والطلاب ، ويأخذ بأيديهم ، ويضعهم على الطريق ليكتسبوا وليتعلموا وليبحثوا ، وليحصلوا بأنفسهم على مكتسبات العلم الحديث . وهذا يعنى ، أن دور المعلم فى هذا النظام التعليمى – أصبح دورا مختلفا تماما عن ذى قبل ، **حيث أصبح دور المعلم هو دور قائد الأوركسترا الذى ترتكز مهمته الأساسية على إطلاق قدرات الفريق الذى يقوده فى المدرسة أو الجامعة** . ولا يخفى على أحد أن إعداد المعلم لهذا الدور يمثل تحديا خطيرا ، خاصة أن لدينا أكثر من ٨٥٠ ألف معلم تربوا فى ظل هذا النظام التعليمى المطلوب تغييره ، حتى نستطيع مواكبة تطورات العصر .

نحن – أيضا – **فى حاجة إلى تغيير المفهوم التقليدى لدور الطالب فى المدرسة والجامعة** ، من مجرد طالب سلبى يتمركز دوره فى حفظ المناهج المقررة ، إلى طالب إيجابى يناقش ويحاور ، ويعرض أفكاره بجرأة وحرية ، ينتقد أفكارا قائمة ، ويعرض أفكارا بديلة ، طالب قادر على التفاعل

مع تكنولوجيا العصر الجديدة ، قادر على استخدام الكمبيوتر بمهارة فائقة ، يجيد اللغات الأجنبية ، يستطيع اتخاذ قراره ذاتيا ، باختصار ، نحن فى حاجة إلى طالب يجيد لغة التفاعل مع القرن الحادى والعشرين .

وتفرض طبيعة التحديات الدولية والإقليمية والمحلية التى تواجهها الأمة العربية – ضرورة تطوير مناهج التعليم والعملية التعليمية ، بحيث تحقق التوازن بين أهداف التربية الروحية والنفسية والاجتماعية والصحية .

ومن المؤكد ، أن تطوير استخدام التكنولوجيا فى مجال التعليم سوف يغير شكل العملية التعليمية ، فاستخدام الحاسبات الإلكترونية ، والإكثار من المعامل العلمية المجهزة بأحدث الإمكانيات ، والتوسع فى استخدام الوسائل المعينة (الإيضاحية) فى التعليم من شرائح مصورة وملونة ورسومات بيانية وأفلام تعليمية ... إلخ – سوف يغير شكل العملية التعليمية إلى شكل أكثر حداثة يتفق وسمات التقدم العصرى فى مجال تكنولوجيا التعليم .

ويستدعى تطوير التعليم أن نعيد النظر فى تقسيم التعليم ، فقد كنا نقول فى يوم من الأيام : إن التعليم الإلزامى هو التعليم الابتدائى ، ثم توسعنا فيه – حاليا – وجعلناه حتى التعليم الإعدادى ، والتساؤل الذى يطرح نفسه اليوم ، هو : هل التعليم الأساسى سيظل فى إطار مرحلة ابتدائية ومرحلة إعدادية ؟ **وهل نستطيع – فى ظل المتغيرات العالمية – أن ندخل فى منافسة عالمية ، سلاحنا الأساسى فيها رجال أو فنيون كل حظهم من التعليم حصولهم على الابتدائية أو الإعدادية وهل تظل ثنائية التعليم الثانوى مقسمه إلى عام وفنى ، قائمة تكرس دونية التعليم الفنى ، وتجعله قدرا محتومًا لا فكاك منه لأصحاب المجاميع المتدنية ، بصرف النظر عن**

الاستعداد والموهبة ، ثم نتوقع من هؤلاء الشباب أن يستطيعوا منافسة القوى العاملة الأخرى فى البلدان المتقدمة التى تبلغ نسبة التعليم العالى فيها ٦٤٪ من الشريحة السنية ؟

إن التعليم الأساسى مسألة نسبية ترتبط بالزمان والمكان وذلك نتيجة ثورة الاتصالات والمعلومات ، والتكنولوجيا الحديثة ، والتى جعلت من موضوع التعليم الأساسى مسألة مختلفة عما كنا نسير عليه فى الماضى .

وهذا يجعلنا نتساءل : هل التقسيمات التى تقسم التعليم فى مصر إلى تعليم فنى ، وتعليم قبل الجامعى ، وتعليم جامعى – ستظل فى القرن الحادى والعشرين ، أم أن تغييرا حتميا يجب أن يحدث ، حتى يتواءم تقسيم التعليم مع تطورات القرن القادم ؟

إن التقسيم المسبق الحكمى للتعليم والذى كان يصنف الطلاب إلى موهوبين ومتوسطين ومتعثرين على أن يكون قدرهم أن يُقيّموا باستمرار حسب مصير محتوم ، قُدِّر عليهم ، وأن تُخَطط أساليب التقييم ، والامتحان لترتيبهم حسب هذا الحكم المسبق ، أمر لم يعد ممكنًا أو مقبولا ، فى إطار مجتمع قوة العقل ، والإنتاج الكثيف المعرفة ، وحيث تشكل القدرة على تطبيق أساليب مبتكرة وبمهارة فائقة للتكنولوجيات السائدة الميزة التنافسية لأى دولة فى السوق العالمية . وهذا يقتضى بالضرورة أن تكون الأغلبية المشاركة فى العملية الإنتاجية على مستوى تعليم متميز نوعًا ، ودرجة .

كذلك فإن الفكر التربوى الحديث أصبح يهدف إلى تحقيق التعليم للإتقان Mastery Learning، **وأصبح هذا ممكنا الآن فى ظل تعليم جيد يتيح وقتًا**

كافيًا ، ليصل بخمسة وتسعين فى المائة من الطلبة إلى مرحلة الإتقان .

لقد أصبح هدف التعليم فى الثورة الثالثة هو التميز والتفوق للجميع Excellency for All ، وهو هدف يتعارض مع الفكر التقليدى الذى رسخ مفهوم التخلف للبعض والتدنى للأغلبية ويحتكر للأقلية التميز والتفوق .

إن التعليم لإتقان والتفوق والتميز للجميع هو الهدف المستقبلى للعملية التعليمية . والذى يجب أن تتضافر كل الجهود المخلصة للوصول إليه ، والاتجاه نحو تحقيقه .

٢ – تطوير المناهج :

إن التقسيم الحكمى أو التنازلى للمعرفة ، إلى علوم منعزلة لم يعد منطقيا فى عصر ثورة المعلومات ، واجتياحها لحدود الزمان والمكان ، ولعله قد آن الآوان أن تزال الأسوار القاطعة بين المعرفة الإنسانية ، فقانون ترابط عناصر الحياة يفرض علاقات وثيقة بين كل مناهج العلوم ، وكما أشرنا من قبل فالتفاعل بين التاريخ والاقتصاد والجغرافيا والفلسفة ، والعلوم السياسية ، وبين الطب والهندسة ، وبين الفيزياء والرياضات والكيمياء ، وبين العلوم الإنسانية والأساسية ، جدير بفتح مجالات هائلة للأفكار الجديدة ، وتوليد طاقات مستحدثة ، واكتشافات مبتكرة ، قادرة على توسيع مدارك الإنسان ، واتساع أفقه ، وهى بالقطع خطوة هامة على طريق تكامل المعرفة .

إن الكم المعرفى الذى يدرس حاليا لأبنائنا يجب أن يعاد النظر فيه . لقد أصبحت الأسرة تشعر بقسوة ووطأة التعليم على أطفالها – لقد آن

الأوان لأن نعيد إلى الطفل العربى البسمة ، وأن نعيد إلى أولادنا وبناتنا طفولتهم المفقودة ، فلقد أسهمنا جميعا بشكل أو بآخر فى قتل البسمة على وجوه أطفالنا ، وأشقينا الأسرة المصرية التى راحت تلهث وراء تعليم أولادها ، ودخلت فى مصاعب جمة تسببت – أحيانا كثيرة – فى شقائها .

ولقد آن الآوان أن يدعم الاتجاه القائم الآن لتمكين أبنائنا من استيعاب حقائق الحياة التى نعدهم لمواجهتها ، **وأن يتعرفوا بعمق على البيئة وأهميتها ، الانفجار السكانى ومخاطره ، الصحة ومتطلباتها ، حقوق الطفل وحقوق الإنسان ، السياحة والمرور ، المعلومات القانونية الأساسية ، التطرف والإدمان ، التسامح والسلام ، احترام الآخرين ونبذ الفرقة .**

وآن الأوان لأن يكون التعليم مدعاة للفرح والسعادة والفخر ، للطفل والأسرة على حد سواء .

وآن الأوان لأن يتحول التعليم ، من كم معين من المعلومات نحشو بها عقول أطفالنا ؛ إلى مفهوم مغاير تماما ، وهو إكساب هؤلاء الأطفال المهارات والقدرات التى تمكنهم من أداء واجبهم نحو وطنهم ، ونحو أسرهم ، ونحو أنفسهم . وأن تتواءم المقررات الدراسية مع المرحلة العمرية للطفل ، بحيث لا تثقل كاهله ، ولا تسرق بسمته بحمل ينوء به ، ويتسبب فى شقاء أسرته .

وآن الأوان لكى نعطى الطفل المصرى حقه فى الاستمتاع بطفولته ، وليس مقبولا ونحن نعلم الطفل أن نكون سببا فى تعاسته ، فهذه مسألة يرفضها العالم أجمع ، وفى سبيل إعطائه هذا الحق ، يجب ألا نكلفه بواجبات مدرسية فى المواسم والأعياد ونهايات الأسبوع .

وألا تزيد الواجبات المدرسية على ساعة واحدة فى اليوم كحد أقصى ، لتحصيل بعض المواد بقدر بسيط . أما الواجبات التى أرفضها تماما فهى تلك المتعلقة بالحفظ والاعتماد على الذاكرة ، كأن يأمر المعلم طلابه بكتابة كلمة معينة خمسين أو عشرين مرة ، فهذا أسلوب مرفوض ، عفّى عليه الزمن .

وآن الأوان لتوجيه قدر أكبر من اهتمامنا وجهدنا إلى مستوى التعليم ، والتركيز عليه ، بعد أن وجهنا كل اهتمامنا – فى فترات طويلة – إلى التوسع الكمى فى التعليم ، كما يجب التركيز على تنمية قدرة الطالب على استيعاب حقائق الحياة المعاصرة ، وتطويرها بما يخدم قضية التطوير والتنمية ، وبما يتواءم مع التحديات المتجددة .

لكل ما سبق ، **أصبح من الحتمى أن يتحول التعليم من مجرد الحفظ والتلقين ، الذى تعايشنا معه طويلا ، ومن التعليم القائم على التلقى السلبى من الأطفال ، إلى نوع جديد تماما ، وهو التعليم الإيجابى الذى يشارك الطفل من خلاله فى عملية التعليم والتعلم ويصبح طرفا أساسيا فيها .**

وفى حقيقة الأمر ، إن طريقة الحفظ والتلقين أدت إلى إخراج عقول منغلقة يسهل برمجتها ، غير قادرة على أن تقبل الرأى والرأى الآخر ، وغير قادرة على التفكير الحر المبدع ، مما ساعد على انتشار ظواهر الإدمان ، والتطرف ، والتعصب ، بل وغير قادرة على خلق فرص عمل لها أو لغيرها ؛ لأنه تمت برمجتها على طريقة نمطية لا تقبل غير الحقيقة المطلقة ، ولا تعرف الرأى الآخر ولا تقبله .

وإذا أمكن تحويل التعليم من مجرد الحفظ والتلقين ، وإعطاء قدر محدد من المعلومات ، استطعنا بالتالى تحقيق نتائج هائلة فى مجالات متعددة .

ويمكن أن تصبح كل مرحلة تعليمية مرحلة منتهية ؛ لأنه بدلا من أن يتم تخريج أطفال من كل مرحلة يحفظون كما معينا من المعلومات ، لا يستطيعون إطلاقا أن يستفيدوا منها فى حياتهم العملية – لابد أن نعمل على تخريج أطفال مسلحين بالخبرات والقدرات اللازمة ، الأمر الذى يمكن كل فرد منهم من أن يذهب مباشرة إلى سوق العمل ، وأن يخلق لنفسه فرصة عمل ، أو يتعايش مع واقع جديد ، وأن يسهم فى زيادة الإنتاج ، وأن يساهم فى نهضة الوطن الصناعية والزراعية والتجارية ، لو فعلنا ذلك ، لاستطعنا أن نُكوّن جيلا جيدا ذا إنتاجية متميزة.

لابد أن ينجح التعليم فى **ترسيخ وتدعيم الخبرات الأساسية** فى إنسان المستقبل ، **خبرة إتقان القراءة والكتابة** ، إتقان التعبير المبنى على التفكير ، مهارة حسن اختيار اللفظ والعبارة ، القدرة على الشرح ، القدرة على الإيجاز ، القدرة على الاستماع للآخرين ، وتقويم ما يقولون ، والرغبة فى الاستفادة من الرأى الآخر ، **خبرة استعمال الرياضيات** عدا وحسابا وربطا وتحديدا للعلاقة بين الظواهر والأشياء .

ولابد للتعليم من أن يسلح إنسان المستقبل **بالقدرات اللازمة** لعصر جديد ، **القدرة على حسن استخدام الموارد** ، سواء كانت مالا أو أرضا أو وقتا أو مواد أو تكنولوجيا ، واستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام دون هدر أو تبذير ، وتحقيق أكبر عائد ممكن من هذه الموارد ، **القدرة على التعامل مع المعلومات** ، كيفية الحصول على المعلومات من مصادرها المتعددة ، كيفية تنظيم هذه المعلومات ثم كيفية توظيفها ، والقدرة على الربط بين المعلومات ، وإدراك العلاقات التبادلية بينها واستنباط معلومات جديدة منها

وتحليل المعلومات ، **القدرة على التعامل مع الأنظمة** سواء كانت مالية أو إدارية أو قانونية أو سياسية ، وسواء كانت محلية أو عالمية ، والقدرة على التعامل الذكى من خلال هذه الأنظمة.

القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة فهمها واستخدامها بمهارة والحفاظ عليها وصيانتها ، اكتشافها وتطوير أدائها ، **القدرة على التعامل مع البشر** ، القدرة على العمل فى إطار فريق ، التعاون مع الآخرين ، فن القيادة ، القدرة على اكتشاف المواهب والقدرات لدى الآخرين .

القدرة على تحفيز الآخرين على العمل ، وإثارة الحماس بينهم ، القدرة على التفاوض ، القدرة على التحليل والإقناع والاستعداد للاقتناع ، القدرة والرغبة فى تعليم الآخرين والتعلم منهم .

إن هذه القدرات الأساسية لا غنى عنها لإنسان المستقبل ، ولابد لأى تطوير للتعليم أن يضع فى اعتباره تنمية هذه المهارات والقدرات لدى الجيل الجديد .

إذن ، فنحن أمام تحديات كبيرة ، فكيف يمكن الوصول إلى التوازن بين حق الأطفال فى الاستمتاع بطفولتهم ، وواجبنا فى تعليمهم ؟ وكيف يمكن أن نحقق التوافق بين الخبرات الأساسية ، والكم المعرفى اللازم لبداية حياة الطفل ، والأنشطة التربوية اللازمة لترسيخ هذه المعلومات وتحويلها إلى قدرات مثل قدرات التعامل مع الموارد ، والمعلومات ، والأنظمة ، والتكنولوجيا الحديثة ، والبشر ؟ كيف يمكن أن نجمع بين المهارات الأساسية ، ومتطلبات عصر جديد لا يمكن أن نتخلف فيه عن ثورة العلم والمعلومات ؟

كذلك ، يجب أن تخضع المقررات الدراسية فى جميع المراحل الدراسية ، للمراجعة المستمرة ، لإزالة ما علق بها من حشو ، وحذف كل ما جاء بها من تكرار ، حتى تتم تنقية المناهج من ذلك كله ، وهى عملية مستمرة يقوم بها خبراء متخصصون ، ويتم فيها تلقى آراء الطلاب ، وأولياء الأمور ، والمعلمين .

ولقد تلاحظ لنا ، أن ما يتلقاه الطفل المصرى ، يصل أحيانا إلى ضعف ما يتلقاه الطفل الأمريكى أو الفرنسى أو الإنجليزى أو الطفل فى البلاد المتقدمة بصفة عامة ، ولذلك ، فإن عملية المراجعة هذه تعد ضرورية ؛ لكى نخفف المناهج ونركز على الفهم والتحليل ، وبذلك ، نرفع العبء الكبير الذى كان يجثم على صدور أبنائنا .

وهو الأمر الذى يساهم فى جعل الطفل يمارس هوايات مختلفة ، تصقل شخصيته ، وتحقق توازنه النفسى والعقلى والتربوى فى آن واحد .

إن لكل زمن أفكاره وفلسفته ، ولا يمكن أن نعيش زمنا جديدا بأفكار قديمة ، ولايمكن أن ندخل إلى مجتمع جديد بلغة لا يعرفها هذا المجتمع . وإذا كان الحديث السابق قد أوضح سرعة التغير فى العديد من الأمور ، فإن ثمة العديد من المفاهيم التى يجب أن تتغير ، حتى تواكب هذه التغيرات ، خاصة وأن هذه المفاهيم تحدد لنا عالمنا الذى سنعيش فيه .

وبالنظر إلى أهداف التعليم ، فإننا نجد أنها لم تتغير كثيرا منذ أيام على مبارك ، فهل يمكن أن نغير مفهومنا للتعليم على أنه يهدف إلى إعداد المواطن الصالح ؟ هل يمكن أن نغير مفهومنا للتعليم على أنه يهدف إلى

تكوين جيل من العلماء والمبدعين ؟ هل يمكن أن نغير من مفهومنا ، أن التعليم يجب أن ينمى القدرة الإنتاجية للشعب المصرى ؟ هل يمكن أن ننكر دور التعليم فى تعميق الولاء والانتماء للوطن ؟ تلك أهداف لايمكن الاختلاف عليها ، أما ما يمكن أن يكون مجالا للبحث فى تغييره ، فهو السياسة التى هى « مجموعة الإجراءات والبرامج المحددة التى يتم اتخاذها فى مرحلة معينة » ، أو التغير فى التكتيك الذى هو « مجموعة الخطوات والإجراءات التى يمكن أن ننفذ بها مراحل الاستراتيجية المختلفة » .

نحن – الآن – فى أمس الحاجة إلى ثورة فى نظامنا التعليمى ، ثورة نستطيع أن نحقق بها ومعها الآمال العريضة التى نرجوها . **لابد من فكر تعليمى مستقبلى ، لا يتطلع إلى حل مشاكل الماضى ، بل إلى تصور المستقبل** . ولكن ما الذى نبتغيه من تعليم المستقبل ؟ ما صورته ؟ وما أشكاله ؟ فيما يلى أحاول أن أطرح بعض تصوراتى فى هذا الشأن .

لابد أن يكون للتعليم بعد زمانى ، وبعد مكانى ، وبعد إنسانى ، وهذا يقتضى أن يتضمن التعليم بعدًا زمنيا وهو البعد المستقبلى ، خاصة وأن مؤسساتنا التعليمية مازالت معنية بالماضى ، أو على أحسن التقديرات بالحاضر القريب ، أما البعد المستقبلى كما بينا من قبل فغائب تماما عن مناهجنا التعليمية ، وفى كل مؤسساتنا التعليمية .

وهذا كله ، رغم أننا نعد فى كل مؤسسة تعليمية التلاميذ الذين سيعيشون ويتعاملون مع الواقع المتغير الذى سيواجهونه بعد (١٥) خمسة عشر أو (٢٠) عشرين عاما ، وإلى وقت قريب لم تكن لدينا قدرة على التحليل العلمى للخيارات المطروحة فى هذا الزمان . نحن نخرج أفرادا للمجتمع بأفكارنا

نحن ، وبعيوننا نحن ، وبتجربتنا نحن ، وبظروفنا المحلية الحاضرة التى لن يعيشوا فيها ولن يقابلوها ، وبالتالى يجب إعدادهم لزمانهم هم ، وليس لزماننا نحن .

أما عن البعد المكانى ، فهو غير موجود – أيضا – فى تعليمنا ، ففى كثير من الأحيان لايزال ارتباط المؤسسة التعليمية بالمجتمع الذى تعيش فيه وتُربِّى له – غير واضح ، فهدف التعلم ليس هو العلم النظرى فقط ، بل هو حل المشاكل الموجودة والمحيطة بالإنسان نفسه .

وفيما يتعلق بالبعد الإنسانى ، فالتلقين والحفظ والتعليم التقليدى لا يؤدى إلا إلى ذاكرة سطحية ، سرعان ما تنزوى وتنحسر مع الزمن ، ويضعف تأثيرها ، أما الذاكرة الديناميكية أو العميقة ، فلا تأتى إلا من التعليم الذى يخاطب حاجات أصيلة وحقيقية فى الإنسان ، هذا التعليم هو الذى يشكل معنى يسعد الإنسان به ، أو يتحمس له ، أو يندهش له ، وهو الذى ينتج ثقافة ديناميكية ، أو ذاكرة مستديمة ، ويولد الخبرة العميقة أو الخبرة الديناميكية التى تعد الدافع الأساسى للاكتشاف والاختراع .

نحن أيضا فى حاجة إلى قيمة هذا البعد الإنسانى ، فنحن حين نتحدث عن مشاكل التعليم ، وأخطار سيطرة التكنولوجيا المتقدمة على الثقافة والحضارة ، نؤكد أنها ليست أخطارا بسيطة أو محدودة ؛ ولكنها فى الواقع تمثل أخطارا يمكن أن ينتج عنها أضرار فادحة .

نحن فى حاجة إلى أن نعمق فى الإنسان المصرى قيم الولاء والانتماء لقيمه ومعتقداته ، وحضارته وجذوره .

وعلى سبيل القطع ، فنحن فى حاجة ماسة إلى تعميق انتمائنا التاريخى وانتمائنا للقيم والأبعاد الإنسانية فى حياتنا ، وليس من السهل علينا – ونحن

نتحدث عن التغيرات التكنولوجية الهائلة – أن نتصور غياب أحاسيس أو تدهور قيم استمتعنا بها ، مثل الإحساس بالجمال ، والإحساس بالحياة ، والإحساس بالسعادة ، والاطمئنان ، والاستقرار النابع من الحياة الأسرية ، والقيم الإنسانية النبيلة ، مثل احترام الآخرين ، والصداقة ، والإخلاص . فليس من السهل – ولو للحظة واحدة – أن نتصور تحول هذه القيم إلى مسميات أخرى ، تفرغها من مضمونها الحقيقى .

إنه فى اليوم الذى تتحول فيه الصداقة إلى مجرد اتصالات ، وتتحول الأسرة إلى ارتباطات خاطفة أو عارضة فى أماكن مختلفة ، ويتحول الإحساس بالجمال إلى المتعة السريعة الزائلة ، أعتقد – فى هذا اليوم – أن سعادة الإنسان على هذا الكوكب ستصبح مهددة تهديدا خطيرا . وهذا وذاك ، ما نأمل أن نتجنبه رغم أننا على يقين بأن القيم الإنسانية والحضارية لشعب مصر العظيم – كفيلة بمواجهة هذه الأخطار ، والتعامل معها فى اتجاه تقدم ننشده ، ونسعى إليه بكل العزم والإصرار .

لابد لنا من إدخال بذور التعليم الفنى منذ البدايات الأولى للتعليم الأساسى ، فالاتجاه الغالب والحديث – الآن – فى التعليم ، هو تحقيق الانسيابية بين كل أنواع التعليم ، وبين التعليم وسوق العمل .

إن الحواجز المصطنعة ، والإجراءات الحاكمة التى تمنع من الانتقال الميسر والتكيف من مرحلة لأخرى ، ومن مرحلة التعليم إلى سوق العمل والعكس – هى حواجز وإجراءات ليست فى صالح هذا الوطن .

إن الانتقال بسهولة ويسر من نوع معين من التعليم إلى نوع آخر – أمر ضرورى ومطلوب ، ويجب ألا يحس الطفل أو الشاب المصرى بأنه

قد نفى إلى نوع معين من التعليم ، وأن هذا هو قدره الذى لايستطيع الفكاك منه ، فهذه نظرة تصيب الإنسان بالإحباط والفشل.

إذن ، فإن من حق كل طفل وشاب مصرى ، أن يمارس بذور التعليم الفنى ، وأن يتجه إلى التعليم الذى يتناسب وإمكاناته ورغبته ، وفى الوقت نفسه ، لانحرم من ذهب إلى التعليم الفنى برغبته واستعداده من مواصلة التعليم ، فليلتحق بالمعاهد العليا والجامعات . كذلك ، من حصل على الثانوية العامة ولم يدخل الجامعة أو المعاهد العليا ، يمكن أن ينضم إلى سوق العمل لفترة من الفترات ، قد تكون أربع أو خمس سنوات ، ثم نوفر له فرصة ثانية ، إما أن يعود إلى التعليم العالى والجامعى ، وإما أن يلتحق بالتعليم المفتوح . **إن كسر هذه القيود ، وتحقيق الانسيابية والمرونة بين أوجه التعليم كافة ، وبين التعليم وسوق العمل – يقضى على الظواهر السلبية التى عانينا منها – كثيرا– فى الماضى .**

فما كان مطلوبا من نظامنا التعليمى فى السابق ، لم يعد كذلك فى الحاضر والمستقبل ، فقد كان نظامنا التعليمى قائما على تخريج متعلمين للعمل كموظفين فى دواوين الحكومة ، أو عمال فى مصانع على آلات معينة ، وفى الحالتين ، كان المطلوب ممن يقومون بهذه الأعمال ، أن يتقيدوا باللوائح والقوانين والاشتراطات والتعليمات المطبقة بالمصلحة الحكومية ، أو على خط إنتاج معين ، أو فى خدمات معينة ، ولم يكن من المسموح لهم الخروج على النص ، كما لم يكن من المرغوب فيه صدور أى مبادرة أو التطوع بإحداث جديد أو تجديد . ولذلك ، عكف نظامنا التعليمى على تخريج مئات الآلاف من هذه النوعية على امتداد السنين .

واليوم فى ظل الإنتاج كثيف المعرفة ، والذى يحتاج إلى نوعية جديدة من الخريجين ، كالمبادر ، والمحترف ، والموهوب ،والمكتشف ، والمخترع ، والعالم ، والمقتحم ، يمكن القول : إن نظام التعليم الحالى شديد البراعة فى قمع أى نوعية من هذه النوعيات فور ظهورها ، حيث نعتبر الطفل الذى تظهر عليه أعراض هذه المواهب أو القدرات ، إنه – فى أحسن الأحوال– خارج على القواعد المتعارف عليها ، ومشاكس ، وكثيرا ما يطرد من الفصل أو يفصل من المدرسة . فى حين أن كل الاكتشافات العلمية العظيمة ، نشأت من أفراد رفضوا الأمر الواقع ،واختلفوا مع ماهو راسخ أو بديهى ، وغنى عن القول أن نظامنا التعليمى يحتاج إلى تغيير جذرى لكى يستطيع أن يجتذب هؤلاء ويعلمهم .

لابد للتعليم أن يخاطب التنوع والتفرد والاختلاف ؛ لأن البشر ليسوا كلهم على مستوى واحد ، فما ينفع هذا لا ينفع ذاك ، ولابد أن نضع فى أذهاننا أن التعليم يجب أن يخاطب العناصر المختلفة لبشر مختلفين ؛ لأن الإنسان كائن حى له صفاته الخاصة التى تختلف من شخص إلى آخر ، كاختلاف بصمة الأصابع ، وبحيث لا يمكن أن تتوافق مكونات وسمات شخصية أى إنسان مع آخر ، فى اهتماماته ، وقدراته ، واحتياجاته ، وطموحاته ، وسلبياته أيضا .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : كيف يتسنى فى ظل تعليم نمطى ، الفرد فيه ترس من آلة ، أو جزء من طابور – أن نخاطب الحاجات المختلفة ، والمكونات المتعددة ، والتى يجب أن يراعى فيها عنصر الاختلاف والتفرد بين المتعلمين ؟

لقد كانت البداية المتواضعة للتعامل مع هذا الوضع ، مجرد تقسيم الطلاب إلى طلاب متوسطين ، وذوى ظروف خاصة ، وموهوبين ، وعباقرة . وهـذا هو مجرد بداية للتعامل مع التفرد والاختلاف .

أيضا ، فلاشك فى أن البعد المستقبلى فى التعليم – يتطلب التعامل مع الفروق الإنسانية بين الأفراد ، ويحقق قدرا من المرونة التى تسمح بالاختلاف ، كما يتيح التعلم للمنخرطين فى التعليم على اختلاف قدراتهم وإمكاناتهم ، ويستجيب للرغبات المختلفة ، والمواهب المتعددة ، والمستويات المتفاوتة لفئات المتعلمين .

ولابد أن يخاطب التعليم الفروق الجغرافية ، والبيئية ، والاجتماعية ، الموجودة فى مناطق معينة ؛ لأن هدف التعليم هو حل مشاكل المجتمع ، وهى تختلف من مكان إلى مكان .

وكذلك ، الطرق التقليدية التى كنا نعتمد عليها فى الفصل –ستتغير بعد دخول التكنولوجيا الحديثة ، ووسائل التعليم من بعد ، الأمر الذى ينبغى أن نعد له أنفسنـا للاستفادة من هذه التكنولوجيا المتقدمة فى تعليم أبنائنا ، وخاصة تعليم الكبار ومحوالأمية ، والتعليم المفتوح .

لابد لنا – ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين – أن نطور المدرسة ، ويحضرنى قول أحد الكتاب : لو أحضرنا مجموعة من الجراحين فى القرن التاسع عشر ، وأدخلناهم حجرة عمليات جراحة القلب المفتوح ، لوقفوا مشدوهين ، لايستطيعون تحريك ساكن ؛ لأن الموقف والمناخ والأجهزة والأساليب ، مسألة جديدة تماما عليهم . وعلى الطرف الآخر ، إذا أحضرنا

مجموعة من المعلمين والمدرسين من القرن الماضى ، وأدخلناهم مدرسة فى القرن العشرين ، فلن يكون الموقف بهذه الدهشة ؛ لأن التغير الذى حدث فى مؤسسات التعليم أو فى شكل العملية التعليمية – لم يكن بهذا التطور ، وهذا دليل على أننا فى حاجة إلى التطوير ، تطوير العملية التعليمية .

إذن ، فنحن مطالبون بأن نبنى للوطن مدرسة جديدة للمستقبل ، جديدة فى مبناها ، جديدة فى محتواها ، جديدة فى مناهجها ، جديدة فى أنشطتها ، جديدة فى طرق التدريس بها ، جديدة فى الأساليب التكنولوجية المتاحة لأبنائها .

لابد أن تجد الصحة المدرسية والرعاية الاجتماعية سبيلها لكل مدرسة من مدارسنا ، لكى تكفل لأبنائنا الرعاية الواجبة ، فهى تمثل دور مانع الصدمات الذى يقى أولادنا وأطفالنا من كل المعوقات والنتائج السلبية التى يمكن أن تلحق بنا وبهم ، نتيجة السرعة المتزايدة فى عالم اليوم .

لابد من وجود الإخصائى النفسى والاجتماعى فى المدرسة .

لابد أن ننظر إلى التنمية البشرية من منطلق تكاملى ؛ لأن المنطلق التكاملى هو السبيل الوحيد إلى تنمية كل القدرات الموجودة فى الإنسان ، والمفتاح لتنمية كل هذه القدرات هو التعليم .

٣ – المعلمون :

إن التركيز على أهمية دور المعلم فى إصلاح التعليم ليس مجرد شعار نرفعه ، وإنما هو حقيقة علمية توصل إليها العالم المتقدم فى كل النظم التى سبقتنا فى مجال تقدم التعليم . **فهناك عاملان مرجحان فى تقويم مستوى**

التعليم فى أى بلد وهما : مركز المعلم ومستواه ، وطول العام الدراسى .

ونحن نؤكد أنه لا إصلاح للتعليم بدون المعلم ، وأن المعلم هو حجر الزاوية فى العملية التعليمية ، **وأن كل ما يمكن أن يؤدى إلى تحسين أحوال المعلمين ماديا وأدبياً ومهنيا ، إنما هو خطوة علمية فى سبيل إصلاح التعليم وتطويره** . كما أن دراسة كل الطرق المؤدية إلى الارتفاع بمستوى المعلم ماديا وأدبيا ومهنيا لا يجب أن تكون مجرد استجابة لمطالب المعلمين أو رغبة نقابتهم – وهو أمر مشروع فى حد ذاته – وإنما يجب أن تقرر فى ضوء سياسة قومية لمصلحة عليا .

ولابد من الاعتراف بأن المعلم قد أهمل كثيرا ، وتعايش المجتمع – طويلا – مع الأوضاع السيئة التى يعيش فيها ، وقد تظاهر المجتمع بأنه يوفى المعلمين أجورهم وحقوقهم ، وهم بدورهم تظاهروا بأنهم يؤدون عملهم ، والتظاهر المتبادل أدى إلى ضعف نتائج العملية التعليمية . وهنا ، يجب التأكيد على أن الحياة الكريمة تمثل عنصر الأمن لدى المعلم ، وينطلق منها إلى الأداء الفعال .

إن طبيعة العطاء عند المعلم المصرى يجب أن يقابلها نظرة وفاء من المجتمع والدولة ، إذ ينبغى أن تكون قناعة المعلم ، وطبيعة العطاء عنده ، دافعا إلى المزيد من العطاء والتقدير من جانب الدولة ، ومن ثم ،فإن النظرة إلى تكريم المعلم ، نابعة من تقدير الدور الذى تقوم به الكثرة الغالبة من المعلمين فى بناء المجتمع ، وتطوير المعرفة ، وإعداد أجيال المستقبل ، وفى الحرص على استمرار القيم الأصيلة بين الأجيال المتلاحقة من أبناء الوطن . ولن يؤثر فى نظرتنا – بحال من الأحوال – وجود قلة قليلة من المعلمين

تنحرف عن أداء الرسالة ، فتغلب مصالحها الشخصية غير المشروعة – من خلال فرض الدروس الخصوصية – على الصالح العام للمجتمع ، وللعملية التعليمية ، ولسمعة الأغلبية الساحقة الراشدة من المعلمين الشرفاء .

وكل هذا يؤكد ضرورة تعديل هذا الوضع ، وتحسين أحوال المعلم المادية ؛ لأن من يفتقر إلى المقومات الأساسية فى حياته لايستطيع أن يتفرغ لتعليم غيره ، لهذا ، فقد أصبح من الضرورى تحسين أحوال المعلمين ماديا وإعطائهم الحافز الأدبى الذى يعيد نخوتهم ، وشعورهم بأنهم أصحاب أشرف مهنة ، مهنة الرسل والأنبياء ، **فقد تسبب تجاهل تحسين حال المعلم إلى جعل مهنة التعليم مهنة بلا أسوار ، يعمل بها المختصون ، وغير المختصين .**

ومن ثم ، ينبغى الخروج من هذه الأزمة ، والانطلاق نحو تعليم جيد ناتج عن تطوير جميع أجزاء المنظومة التعليمية ، بالعمل على تحسين مرتبات المعلمين ، والارتفاع بأوضاعهم الوظيفية والمهنية ، وتوحيد مصادر إعدادهم بحيث لايقل عن التعليم العالى ، وإيفادهم فى دورات تدريبية إلى البلاد المتقدمة ، للتدريب فى المجالات المختلفة على الجديد فى التربية والطرق الحديثة فى التعليم ، وكيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة كأدوات تعليمية ، **وكذا ، الحرص على إشراك المعلمين فى تطوير المناهج ، من منطلق أن المعلم هو أدرى الناس بالمشاكل العملية التى تقابله فى المدرسة وفى الفصل** . ولا يمكن أن نتصور أن عملية التطوير المطلوبة يمكن أن تتم بمعزل عن المعلم الذى هو عصب العملية التعليمية .

وقد يكون اقتراح نظام لترخيص مزاولة مهنة التدريس ، توضع له شروطه ومواصفاته ، والقسم الذى يؤديه المعلم ، والميثاق الأخلاقى الذى

يلتزم به ، ويحاسب فى ضوئه ، ويراعى فيه تحديد المرحلة التعليمية التى يعمل بها المعلم ، والتدقيق فيمن سيتم اختيارهم لمهنة التدريس ،بحيث لاتصبح تلك المهنة لكل من يريد ، ولكنها تكون فقط ممكنة لمن يستطيع – أمرا واجبا ، حيث إن التعليم مهنة مقدسة تحتاج إلى **الإنسان القدوة ذى الأفق الواسع والخلق القويم والنفس السوية** ، وبحيث تتضمن شروط مزاولة المهنة فترة اختبار كافية يتقرر بعدها صلاحية المرشح لمزاولة هذه المهنة النبيلة أم لا .

٤ – استخدام تكنولوجيا التعليم :

إن الأوضاع الحالية لطرائق التدريس المستخدمة حتى وقت قريب – تدل على اهتمامنا – كما سبق وأن أشرنا – بالتركيز على الحفظ والتلقين أكثر من اهتمامنا بالتركيز على الفهم والتحليل ، والنقد ، وحل المشكلات ، وتطبيق المعلومات تطبيقا عمليا ، كما أن الاعتماد على كتاب دراسى واحد ومحدد الحجم ، يحجم العملية التعليمية ، ويحصرها فى هذا الكتاب ، ويحرم الطلاب من الاتصال بمصادر المعرفة المتعددة ، والاستخدام الأمثل لشبكات المعلومات ومصادرها والتى تفتح أمامهم أوسع الفرص للاطلاع على المعلومات بتطوراتها المختلفة ، وبما تحمله من نظريات مختلفة ، ووجهات نظر متعددة. فإذا ما أضفنا إلى ذلك ما يعانيه الكثير من المعلمين ، وبخاصة فى البيئات الريفية والنائية ، من عدم القدرة على متابعة الجديد فى طرائق التدريس ، وفى تخصصاتهم ، فإن هذا يؤدى إلى عدم الجودة فى العملية التعليمية .

إنه لكى تتحقق أهداف التنمية ، لابد من إعداد جيل جديد يستطيع أن يتعامل مع لغة العصر ، وبالذات فى مجال ثورة التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات . جيل يستطيع أن يتآلف مع التكنولوجيا ويطوعها .

إن قوة التكنولوجيا فى إدارتها وتوظيفها وليس فى امتلاكها ، ويعنى ذلك ، أن التكنولوجيا فكر وأداء وحلول للمشكلات قبل أن تكون مجرد اقتناء معدات وإبهار مظهرى . ولكى يتحقق التطوير التكنولوجى ، لابد أن يبدأ ذلك من الصغر وينتشر فى أسلوب التعليم ، ويصبح طابعا مميزا للعملية التعليمية ، بحيث يتحول التعليم إلى تجربة يتعايش معها الطالب ، ويتعلم من خلالها كيف يحل المشكلات من خلال اكتساب خبرات ذاتية ، **ويتعلم آلية البحث عن المعلومات لا حفظها .**

إن انفجار المعرفة ، يجعل العملية التعليمية تتحول من تحصيل كم معرفى ، واختبار الطالب فى مدى استذكاره لهذا الكم المعرفى – إلى قدرة على تحصيل المعرفة بالبحث الذاتى وتوظيف المعلومة فى التطبيق وربطها بالحياة . ويستلزم ذلك إدخال الفكر المعلوماتى الذى يربط بين العلوم وبعضها ، ويربط بين الحقائق فى العلم الواحد والتطبيق كما سلف أن أشرت ، بحيث تتحول العملية التعليمية من تحصيل معلومات صماء إلى فهم وتحليل وربط للمعلومات والاستفادة منها .

من ناحية أخرى ، نجد أن تكنولوجيات التعليم قد تطورت ، وأصبحت قادرة على تقديم برامج للتعليم من بعد ، سواء للطلاب أم للمعلمين ، وأصبحت هذه البرامج قادرة على معاونة المتعلمين من الطلاب أو المعلمين على تعليم أنفسهم بأنفسهم ، من خلال استخدام أوعية متعددة للبرامج تشتمل على المواد المكتوبة ، أو المواد المسموعة ، أو المواد المرئية ، جميعها أو بعضها ، ويتطلب إعداد برامج التعليم من بعد ، توفير المتخصصين القادرين على إعداد هذه البرامج وإخراجها ، باستخدام مختلف الأوعية والوسائط .

وحيث إن التعليم أصبح عملية واجبة الاستمرار مدى الحياة ، فإن عملية تكوين آلية البحث عن المعلومة ، هى من الأمور الأساسية الواجب اكتسابها فى سنوات العمر الأولى . ويستلزم ذلك إعادة توجيه المدرس إلى تكليف الطلاب بإجراء أبحاث أدبية وعلمية من خلال المنهج ، لتشجيع البحث الذاتى عن المعلومة والنقاش الحر ، وتكوين الشخصية المبتكرة المنتجة السوية ، وتكوين طريقة التفكير المنظمة والمنطقية القادرة على حل المشكلات ، وهذه هى الفائدة الحقيقية من التكنولوجيا ، كذلك ، **فإن خطة التنمية تستوجب تشجيع ربط الأداء اليدوى أو العملى بالتحصيل النظرى .**

إن التعليم المعتمد على الأسلوب النظرى ، لا يمكن أن يخلق جيلاً من المبتكرين والمبدعين والمخترعين . لذلك ، فإن من الضرورى أن يلعب المعمل دورا أساسيا فى العملية التعليمية . ويجب أن تلعب الأنشطة الحرة دورا رئيسيا فى تنمية المواهب وصقل القدرات ، من خلال التربية التكنولوجية والتربية الأدبية والفنية . ولابد أن تلعب التكنولوجيا دورا أساسيا فى توفير مصادر التعلم المتعددة ، بحيث لايكون الكتاب المدرسى هو المصدر الوحيد للتعلم فحسب ، وإنما يشترك معه المعمل ، والوسائط المتعددة التى تعتمد على الكمبيوتر ، وشبكات الاتصال عن بعد ، والإنترنت ؛ حتى يتم توفير بيئة تعليمية متكاملة يستطيع الطالب من خلالها القيام بعملية التعلم الذاتى الإيجابى . هذه هى القاعدة الرئيسية للتنمية البشرية التى تخدم قضية التنمية والتقدم الاقتصادى .

٥ – الأنشطة التربوية :

يعد الطالب أحد المحاور الأساسية فى العملية التعليمية ، وهو الهدف من هذه العملية برمتها ، كما أنه المستهدف الأساسى من عملية تطوير التعليم ؛

لذا ، يعد الاهتمام بتربيته تربية صحيحة استثمارا للمستقبل ، **الأمر الذى يستوجب الاهتمام المتزايد بالأنشطة التربوية باعتبارها الجزء المكمل للتربية المتكاملة .**

إن المرحلة التى نعيشها الآن ، وهى مرحلة الانتقال من المجتمع الصناعى إلى مجتمع الموجة الثالثة بجوانبه وآثاره الإيجابية والسلبية معا ، من تقدم وازدهار للحضارة الإنسانية بكل ما تشتمل عليه وتكرسه ، وآثار سلبية تتمثل فى سيطرة التكنولوجيا على الثقافة والحضارة ، وما يمكن أن ينجم عنها من تفكك أسرى ، وزيادة فى معدلات الجريمة ، والتطرف ، والعنف ، والإرهاب – لا عاصم منها إلا بتشكيل وبناء الشخصية السوية المتوازنة ، والتى تجمع بين الاستفادة من معطيات التقدم والتعامل مع آلياته ، بجانب الحفاظ على القيم الأصيلة والتراث الحضارى العريق ، ومبادئ الخير والحق ، والحضارة الإنسانية المتمثلة فى القيم الدينية السليمة ، والخلق القويم ، والسلوك الرشيد ، وكلها تنصهر فى بوتقة واحدة ، فى إطار الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية على وجه الخصوص .

ولا يمكن القيام ببناء الشخصية السوية المتوازنة وتشكيلها إلا بالاهتمام بالطفل منذ البداية ، من مرحلة ما قبل المدرسة (مرحلة رياض الأطفال) ، فلهذه المرحلة خطورتها البالغة فى تكوين شخصية الطفل ، وفى وضع بذور قدراته المستقبلية ، ليس – فحسب – من الناحية التعليمية والتربوية ، ولكن – أيضا – من الناحية الصحية والرياضية والوجدانية وغير ذلك .

إن التربية الثقافية تعتمد فى أحد محاورها الأساسية على المكتبات المدرسية المتميزة الحديثة ، بحيث يمكن تحقيق الكثير من الأهداف التعليمية والتربوية ،

وإذا كانت الطرق التقليدية للتعليم التى تركز على الحفظ والتلقين لاتحقق الأهداف المنشودة ، **فإن هذا يفرض علينا الأخذ بالطرق والأساليب التعليمية الحديثة التى تركز على مهارات التعلم الذاتى والتعليم المستمر ، والحصول على المعلومات من مصادر متعددة لأى غرض من الأغراض ، ومن هنا ، تأكدت أهمية المكتبة المدرسية ودورها فى طرق التعليم الحديثة التى تركز على إيجابية المعلم وفعاليته** . والمكتبة المدرسية ليست مجموعة من الكتب المطبوعة وغير المطبوعة ، تم إعدادها للتداول فحسب ، وإنما يتجاوز أثرها إلى توظيف هذه المواد لخدمة المناهج الدراسية ، وإكساب الطلاب مهارة البحث الذاتى . هذا فضلا عن التطوير العلمى التكنولوجى لهذه المكتبات ، بحيث أصبحت تشمل معامل للغات ، وشبكات الاتصال ، والمعامل المتطورة ، والوسائط المتعددة .

ولقد كان للسيدة سوزان مبارك فضل كبير فى التعليم بمشروع سيادتها القراءة للجميع الذى يتعاظم يوما بعد يوم ، ونشر المكتبات فى جميع محافظات مصر .

كذلك ، يجب أن تحظى التربية الاجتماعية باهتمام زائد فى ظل تطوير التعليم ، حيث تستهدف توثيق الصلات بين الطلاب ، وتحقيق التعاون والتكامل بين المواد الدراسية المقررة والأنشطة التى يقوم بها الطلاب ، وتنمية خبرات الطلاب فى مجال التعامل والعلاقات الاجتماعية ، وصقل مواهب الطلاب والترويح عنهم ، وتوسيع مداركهم القومية والاجتماعية ، وتوعيتهم بالقضايا ذات الاهتمام السائد على المستوى القومى ، وتحفيزهم على البحث والاستكشاف ، ويتم ذلك من خلال إعداد المعسكرات الصيفية للمتفوقين

والمعاقين ، وإعداد معسكرات الخدمة العامة ، وإجراء المسابقات الفردية والجماعية ، ورعاية المتفوقين ، والأخذ بأسلوب القوافل الجماعية بهدف توعية الطلاب اجتماعيا وتربويا . **كما يجب أن تحظى التربية الفنية والموسيقية والمسرحية بالاهتمام هى الأخرى ، فى ظل تطوير التعليم شكلا ومضمونا ،** حيث نركز فى هذا الجانب على اكتشاف المواهب وتدعيمها وتنميتها ، والربط بين المقررات الدراسية والنشاط الذى يمارسه الطالب ويؤديه بحرية وإبداع واستمتاع .

كذلك فإن تشجيع أسلوب النقاش والحوار فى كافة مراحل التعليم وتعميم جمعيات المناظرات وتجربة البرلمان الصغير وأسلوب الحلقات النقاشية من شأنه أن يثرى العملية التربوية والتعليمية معا .

إن الاهتمام بالأنشطة يرجع إلى أن المدرسة ليست مكانا للتعليم فحسب ، ولكنها مؤسسة تربوية أيضا ، فلقد تعايشنا طويلا مع فكرة أن المدرسة مسئولة فقط عن تعليم أطفالنا ، وماتت الأنشطة التربوية . ولعله قد آن الأوان لأن نعيد إليها الحياة ، فلابد لكل مدرسة من ملعب يزاول فيه الأبناء الرياضة. ولابد لكل مدرسة من معمل يمارس فيه أبناؤنا التجربة بأيديهم وبأنفسهم . ومن مكتبة نعودهم أن يذهبوا إليها ، وأن يفكروا ، وأن يبحثوا . وأن تكون المدرسة مؤسسة لرعاية مجالات النشاط والهوايات التى تنمى مواهبهم ، وتمكنهم من التفوق والإبداع ، فالأنشطة التربوية جزء أساسى فى تكوين الإنسان . وحينما افتقدنا الأنشطة التربوية ، وحينما تعايشنا مع الحفظ والتلقين ، رضينا بأن نضع بذور الفتنة فى بلدنا ، فالطفل الذى يتلقى المعلومات فقط ، دون أن يناقش أو يحلل أو يحاور ،نكون قد

ساعدنا فى برمجته ، وإعداده لغسيل المخ فى أى مرحلة تالية ، **فالأنشطة التربوية هى الترياق ، وهى المصل المضاد للتطرف والهجرة الزمنية التى نعانى منها الآن .**

٦ – الأنشطة الرياضية :

لابد من الاهتمام بالأنشطة الرياضية ، باعتبارها من أهم المقومات ، وأبرز الركائز فى تدعيم قدرات الإنسان البدنية والنفسية والعقلية وتعظيمها ، وباعتبارها – أيضا – قيمة تربوية كبيرة تنمى قيم المنافسة وقوة الاحتمال والجلد ، والشجاعة والجرأة ، والمبادرة والاقتحام ، والصبر ، والإصرار ، والمثابرة والتعاون والعمل الجماعى ، والانتماء والولاء ، وهذه وتلك قيم تحكم السباق العالمى الذى يتحتم علينا أن نحتل المكانة اللائقة بنا فى إطاره ، وتأهيل شبابنا بمقوماتها وعناصرها المختلفة ، فالصحة البدنية طريق للصحة العقلية والنفسية على حد سواء .

وفى سبيل دعم الرياضة المدرسية ، يجب إحداث أكبر قدر من التنسيق والتعاون والتكامل مع اللجنة الأولمبية واتحادات النقابات الرياضية ، والعمل على وضع خطة وبرنامج لتكامل الأنشطة الرياضية المدرسية بين جميع الجهات المسئولة عن الرياضة فى الوطن . كل هذا سهل وميسور ، إذا اتجهت الجهود مجتمعة إلى ما يلى بصفة خاصة :

أ – مشاركة الأكاديمية الرياضية باللجنة الأولمبية فى تنفيذ برامج تدريبية لمدرسى التربية الرياضية ، للارتفاع بكفاءتهم ، وتحديث معلوماتهم ، والاستعانة بأساتذة وخبراء التربية الرياضية بالجامعات فى وضع برامج تدريبية.

ب – تضمين المناهج الدراسية المعلومات والمفاهيم الخاصة بالرياضة وتاريخ ونشاط الحركة الأوليمبية – لنشر الفكر الرياضى والمفاهيم الرياضية

فى المدارس وفى المناهج الدراسية ، ويأتى ذلك من خلال المراكز البحثية المختصة بتطوير المناهج .

جـ – وضع برامج لاكتشاف المواهب الرياضية بين طلبة المدارس ، ورعايتها وصقلها ، وإعدادها للمنافسة على مستوى الدولة والمستوى العالمى .

د – البدء فى تطوير مناهج جميع كليات التربية الرياضية ، وتعديلها وإثرائها ، لمواكبة المتغيرات الحديثة فى المجالات الرياضية المختلفة .

هـ – دراسة مشروع الأولمبياد القومى ، وتعميم الفصول الرياضية ، ومدارس الموهوبين ودعمها ، والعمل على إنشاء مدرسة للموهوبين بكل محافظة .

و – عدم جواز إلغاء الحصص الرياضية وحصص الأنشطة ، أو تحويلها إلى أى مادة دراسية أخرى وتحت أى مسمى .

ز – تجريم إقامة أى أبنية أو إنشاءات فى فناء أى مدرسة أو ملعبها .

ح – تزويد جميع المدارس بالأدوات والمستلزمات الرياضية التى تحقق نشاطا رياضيا مؤثرا .

ط – **توفير مشروع التغذية المدرسية لطلاب المدارس ودعمه . وأحب – هنا – أن أوضح ما للتغذية المدرسية من أهمية كبرى ، فنحن فى مصر نعانى من سوء التغذية ، خصوصا لدى أطفال المرحلة الابتدائية** ، ولدينا نسبة كبيرة من الأنيميا الناتجة عن سوء التغذية ، ومن نقص البروتين الناتج عن سوء التغذية أيضا . وفى الحقيقة أن الآثار الضارة لسوء التغذية لا تقتصر على قلة الاستيعاب فحسب ، وإنما تهدد أيضا إمكانياتنا المستقبلية ؛ لأن سوء التغذية يحدث تدميرا فى الأجهزة والخلايا الحيوية فى الجسم ، ويظل

مع الطفل مدى الحياة . **إن نقص وسوء التغذية يؤدى إلى استنزاف العقول البشرية ، وهو هدر فادح للإمكانات المستقبلية للوطن** ، ولذلك فنحن نعتبر التغذية المدرسية مسألة حيوية ومهمة . وكيف نتحدث عن صناعة البطل ولدينا هذه النسبة الكبيرة من الأنيميا التى يعانى منها أطفالنا فى المدارس ؟ وأتمنى اليوم الذى تعم فيه مظلة هذه التغذية كل مدارس الوطن ، خصوصا فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية .

ى – الاستعانة بخبراء التربية الرياضية عند تصميم الأبنية المدرسية الجديدة وتنفيذها ، وأخذ رأيهم فى شكل الملاعب والصالات وتجهيزاتها ، والالتزام بكل دقة بالنسبة للإنشاءات والمبانى المدرسية الجديدة ، بوجود ملاعب رياضية وأماكن مناسبة ، لمزاولة الأنشطة الرياضية فى حدود المساحات المتاحة بكل مدرسة .

٧ – محو الأمية :

إن الأمية فى عصرنا هذا ، ليست تحديا يواجه التعليم فحسب ، وإنما هى – أيضا – وصمة عار هائلة ، يجب أن نتخلص منها بأسرع ما يمكن ، **فضلاً عن أنها إهدار هائل لقدرات الدولة وإمكاناتها الحاضرة والمستقبلة ، إن تكلفة محو الأمية مهما زادت فستظل أقل بكثير من خسائر الدولة من جراء الأمية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .**

ولعله من الجدير بالملاحظة ، أن نسبة الأميات أعلى من نسبة الأميين ، وهذا يدعونا إلى توجيه عناية خاصة لمحو أمية الإناث ، لما لهن من تأثير كبير على تطور المجتمع وفى تربية النشء .

ولعل أحد العوامل الرئيسية فى تقدم الأمم هو انخفاض نسبة الأمية فى الإناث . فنحن نجد أن نسبة الأمية فى الإناث فى اليابان تصل إلى صفر فى المائة ، والأم اليابانية هى الأساس فى مساندة أطفالها فى التعليم ،وهى السر الحقيقى فى نهضة اليابان التعليمية .

وتعتبر مشكلة الأمية من أصعب المشكلات التى يواجهها مجتمعنا ؛لأنها تمثل عقبة فى سبيل تقدم المجتمع ورخائه ، وفى إجهاض كل عمليات التطوير .

ويظل هناك أمران يجب أخذهما فى الاعتبار عند التصدى لمشكلة محو الأمية :

الأمر الأول :

لابد أن نغلق أبواب التسرب منذ البداية ، من المنبع ؛ لأنه – إلى عهد قريب – كانت لدينا نسبة يقدرها البعض من ٢٠ – ٣٠٪ من أطفال مصر لا يدخلون التعليم ، وطالما أن هذه النسبة موجودة ، فإنه يصبح من العبث كل ما نفعله فى تعليم الكبار ومحو الأمية . ولكى نسد هذه الثغرة ، **لابد من إنشاء المدارس الكافية لاستيعاب الجميع ، وجعل هذه المدارس أماكن محببة للأطفال** ، وليست سجونا ، أو أماكن إيواء ، وعودة الأنشطة التربوية والترويح البرىء لأطفالنا وفى مدارسنا لتحفيز الأسرة على بقاء أطفالها فى التعليم ، مع استمرار الدراسة الجادة والواقعية للأسباب الحقيقية فى إحجام بعض الناس عن إرسال أولادهم أو بناتهم إلى التعليم ، **وعلاج الأسباب الاقتصادية للتسرب** ، وعلاج مشكلة عدم وجود المدرسة القريبة من المنزل .

الأمر الثانى :

إن لدينا قوة ضاربة من خريجى الجامعات والمعاهد العليا ، بينهم نسبة بطالة . لذا ، فإنه يجب الاستفادة من هذه القوة الضاربة بالعمل فى محو الأمية ، وفى مدارس الفصل الواحد لتعليم الإناث ، كى تنتصر مصر على أعتى التحديات التى واجهتها فى تصحيح مسارها التعليمى .

نحن نفرق بين نوعين من الأميين ، بين من هم فى سن أقل من(١٤) الرابعة عشرة ، ومن هم فى سن (١٤) الرابعة عشرة فأكثر ، وقد اختار القانون أن نأخذ إلزاما من سن (١٤) الرابعة عشرة حتى سن (٣٥) الخامسة والثلاثين ، وأن نأخذ اختياريا من سنهم فوق الخامسة والثلاثين ؛ لأن الإنسان عندما يكبر تنتهى المشكلة بمرور الزمن .

وكما قلنا ، **فإن أهم مشكلة هى سد منابع الأمية بتحقيق الاستيعاب الكامل ، ومنع التسرب من التعليم الأساسى سواء تعلق الأمر بالتعليم الابتدائى ، أم حتى – من وجهة نظرى – بالتعليم الإعدادى أيضا** ؛ لأن كل البلاد المتحضرة ، ومنها مصر الآن ، قد مدت فترة الإلزام إلى (٨) ثمانى سنوات . وإنى أعتبر وجود الأمية فى الأولاد الصغار تحت سن الـ (١٤) الرابعة عشرة جريمة فى حق الوطن ، إذ تخلق أطفالا جددا أميين فى المستقبل ، ومسئولية القانون الجديد حماية الأطفال تحت سن (١٤) الرابعة عشرة ، **ويمكن قبول الأطفال فوق سن الإلزام ، بإيجاد فصول خاصة تعمل بمواعيد خاصة ، للأولاد الذين زاد سنهم على ثمانى سنوات إلى سن ١٤ سنة ، حتى لا يكون هؤلاء الأطفال مصدرا جديدا من مصادر الأمية .**

إن محو الأمية الذى نسعى إليه ، ليس مجرد محو الأمية الأبجدية ،ولكنه يستهدف أساسا ما يلى :

– اكتساب الدارسين المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب ، بما يتلاءم مع المستوى الوظيفى الذى يُمكِّن الدارسين من التعامل مع المؤسسات ، والمساهمة فى مجالات التنمية الشاملة .

– اكتساب المهارات والخبرات العملية الملائمة فى المجالات المهنية .

– التزود بالحقائق الأساسية التى تتضمنها مختلف المواد الدراسية بالتعليم الابتدائى .

– تعميق الشعور الدينى ، وتدعيم المفاهيم والسلوكيات السليمة .

– تكوين الاتجاه العلمى ، واكتساب مهارات تطبيقية فى حل مشاكل الحياة العملية .

– إحياء الاتجاهات الاجتماعية الأصيلة فى المجتمع وتأكيدها .

– تكوين الاتجاه نحو استمرار التعليم ، واكتساب مهارات التعلم الذاتى .

– وأخيرا ، الوصول بالدارس إلى مستوى نهاية التعليم الابتدائى كمرحلة إجبارية ، يمكن أن ينطلق منها إلى المراحل التعليمية التالية .

والأمل معقود على أن تنجح الجهود المبذولة الآن ، التقليدية منها وغير التقليدية ، كاستثمار جهود شباب الخريجين غير العاملين بالعمل فى محو الأمية ، ومدارس الفصل الواحد لتعليم الإناث ، كى نحل مشكلة تعليم الإناث ، وكذلك تعليمهن حرفة يتكسبن منها .